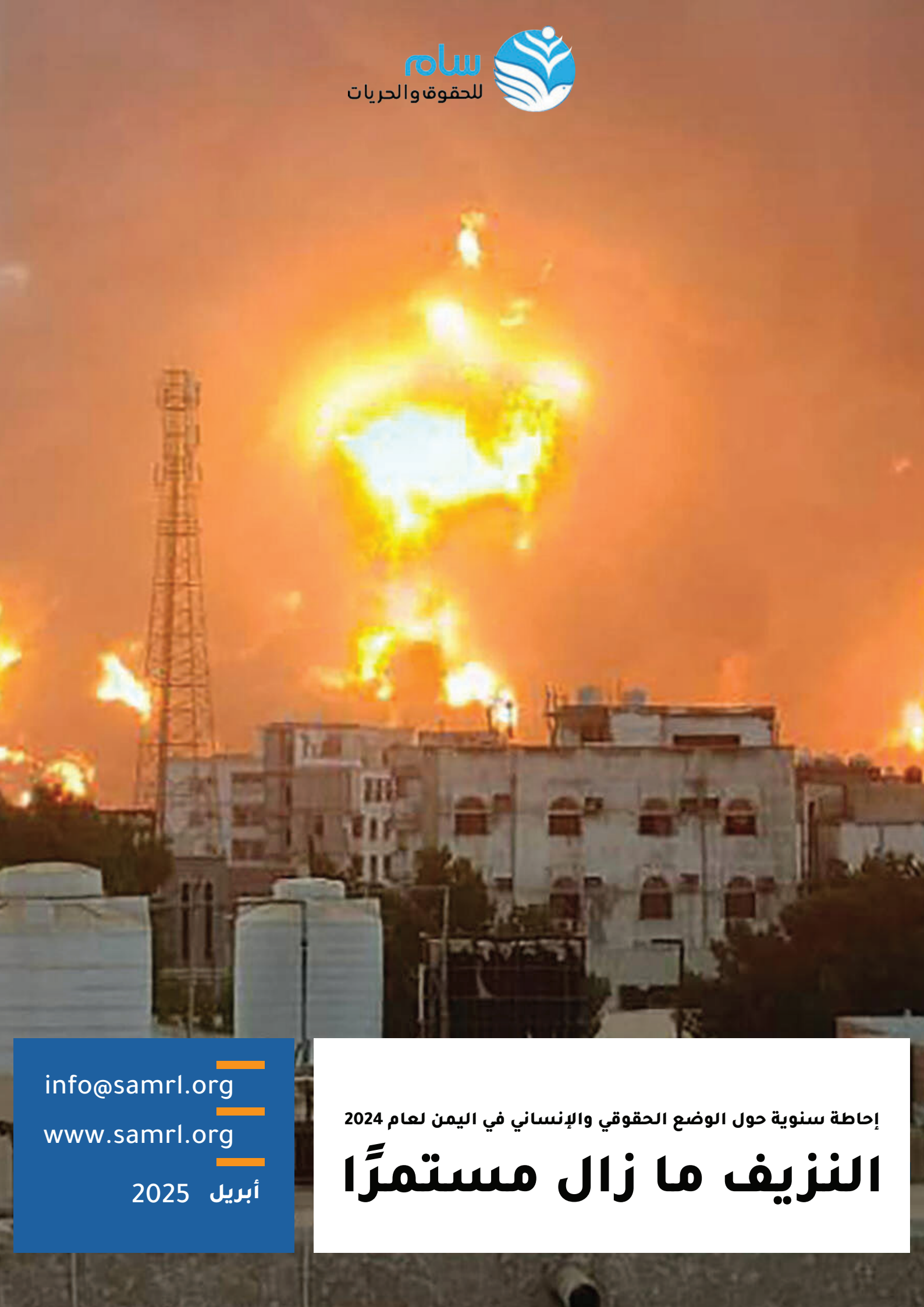




info@samrl.org

www.samrl.org

أبريل 2025

إحاطة سنوية حول الوضع الحقوقي والإنساني في اليمن لعام 2024

النزيف ما زال مستمرًا



SAM
Rights & Liberties

سام للحقوق والحريات

من نحن؟

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى برصد حقوق الإنسان في اليمن والشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

المقدمة

منذ مطلع عام 2024، تصاعدت القيود التي تفرضها سلطات الحوثيين على منظمات العمل الإنساني والمدني، مما أدى إلى تقويض جهود الإغاثة والتنمية، وقد تجسد ذلك في سلسلة من الاعتقالات التعسفية التي طالت موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرتهم.

بالتوازي مع ذلك، شهد البحر الأحمر تصعيدًا في الهجمات البحرية منذ أواخر عام 2023، حيث بدأ الحوثيون في اليمن بشن عمليات استهداف مكثفة ضد السفن التجارية التي تعبر باب المندب، وهو أحد أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم. وقد أدى هذا التصعيد إلى اضطراب كبير في حركة الملاحة البحرية عبر باب المندب، مما اضطر العديد من مشغلي السفن إلى اتخاذ مسارات بديلة، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف النقل البحري وتمديد فترات الشحن بين آسيا وأوروبا.

أما على صعيد حقوق الإنسان، فقد وثقت منظمة "سام لحقوق والحريات" تصاعدًا خطيرًا في الانتهاكات خلال عام 2024، والتي شملت الاعتقالات التعسفية، والمحاكمات غير العادلة، والقتل، والاستهداف المباشر للمدنيين، بالإضافة إلى التضييق على الحريات الشخصية وحرية التعبير، والانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية.

يأتي هذا الوضع المتردي في ظل تدهور اقتصادي مستمر، حيث يسيطر الحوثيون على جزء كبير من الاقتصاد اليمني ويستغلون الموارد المتاحة لتمويل أنشطتهم العسكرية، وتشير التقارير إلى أن خسائر الإيرادات بلغت 43% بسبب الحظر المفروض على تصدير النفط.

في ضوء هذه الظروف الصعبة، يصبح التدخل الدولي العاجل والمنسق أمرًا حتميًا لوقف هذه التجاوزات وضمان احترام حقوق الإنسان، ذلك أن استمرار هذه السياسات القمعية سيؤدي إلى تقويض أي جهود إنسانية أو حقوقية، وسيفاقم معاناة الشعب اليمني الذي يعاني من أسوأ كارثة إنسانية في العالم. إضافة لذلك، هناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل سياسي شامل ينهي الصراع في اليمن ويضمن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

تهدف هذه الإحاطة إلى تقديم تحليل شامل للأوضاع الحقوقية والإنسانية في اليمن خلال عام 2024، وتسليط الضوء على أبرز الانتهاكات والتحديات التي تواجه الشعب اليمني، ويسعى التقرير إلى تقييم مدى تأثير هذه التطورات على جهود الإغاثة الإنسانية وفرص تحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

الفصل الأول: أنشطة منظمة سام خلال 2024

نفذت منظمة سام للحقوق والحريات خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2024 أكثر من 125 نشاطًا حقوقيًا، والتي هدفت بشكل أساسي إلى توثيق ورصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن والمناصرة لقضايا الضحايا. وقد شملت هذه الأنشطة إصدار بيانات وتقارير حقوقية متنوعة، والمشاركة في فعاليات دولية وإقليمية، بالإضافة إلى تقديم بلاغات إلى آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

أولاً: التقارير الحقوقية والبيانات

أصدرت المنظمة خلال الفترة من يناير 2024 إلى ديسمبر 2024 أكثر من 95 بياناً حقوقياً و8 تقارير نوعية، والتي تعد بمثابة أدوات أساسية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، حيث تقدم تحليلات قانونية دقيقة وشهادات موثقة عن الضحايا. تسلط هذه التقارير الضوء على التجاوزات الخطيرة، مثل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والإخفاء القسري، مما يساهم في تعزيز المساءلة الدولية. كما تشكل هذه البيانات مرجعاً هاماً لصناع القرار والهيئات الأممية للضغط من أجل حماية الحقوق وإنهاء الإفلات من العقاب.

أهم التقارير الصادرة عن المنظمة:

تقرير "أعيدوا لي ابني - الطفولة ثمناً للوصول إلى السلطة" الصادر في 15 فبراير 2024

يوثق هذا التقرير ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن، كاشفاً عن المعاناة المأساوية التي يواجهها الأطفال المجندون في النزاع المسلح، مع التركيز على دور جماعة الحوثي في تصعيد هذه الممارسة. ويسلط الضوء على الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تفشي الظاهرة، مؤكداً على ضرورة التحرك العاجل لحماية الأطفال. كما يعزز التقرير جهود المناصرة الدولية لوقف تجنيد الأطفال، ويدعو الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي إلى تشديد التشريعات وفرض آليات فعالة لحماية الطفولة من الاستغلال العسكري.

تقرير "الإحاطة لعام 2023" الصادر في 20 فبراير 2024

هو مراجعة مفصلة لوضع حقوق الإنسان في اليمن خلال عام 2023، ويتضمن توثيقاً للانتهاكات، واستعراضاً للوضع السياسي، وتأثيرات النزاع على الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب إبراز جهود المنظمة في الدفاع عن الحقوق. يُظهر التقرير استمرار الانتهاكات رغم الهدنة غير المعلنة، ويوضح آثار النزاع على الحقوق الأساسية، مستنداً إلى إحصائيات موثقة بشأن القتل والاعتقالات والتعذيب. ويساهم التقرير في تعزيز المساءلة الدولية، ويدفع نحو اتخاذ تدابير أقوى لحماية المدنيين، كما يضع الانتهاكات تحت المراقبة الدولية، مما يساعد في الحد من الجرائم ضد الإنسانية.

تقرير "صراع من أجل البقاء - واقع الخدمات في عدن" الصادر في 14 أغسطس 2024

يقدم التقرير تحليلًا لأزمة الخدمات الأساسية في مدينة عدن، بما في ذلك المياه، الكهرباء، السكن، والرعاية الصحية، ويسلط الضوء على تأثير النزاع على الحياة اليومية للسكان. يكشف التقرير عن التدهور المعيشي الحاد، ويُظهر كيف يتم استغلال المواطنين من قبل مالكي العقارات والتجار، مما يزيد العبء الاقتصادي عليهم. ويساهم التقرير في لفت انتباه الجهات الإنسانية والمناحة إلى ضرورة معالجة الاحتياجات الأساسية، كما يشكل أداة ضغط على الجهات المتحكمة في عدن لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان.

تقرير "عقد من الانهيار - 10 سنوات من انقلاب الحوثي" الصادر في 21 سبتمبر 2024

يوثق التقرير التدهور الحقوقي والسياسي والاقتصادي منذ انقلاب الحوثيين في عام 2014، ويبرز الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجماعة خلال العقد الماضي. يوضح التقرير كيف أدى الانقلاب إلى تدمير الدولة اليمنية، واستغلال الحوثيين للأوضاع لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية، وتوسيع رقعة الفقر والبطالة. كما يعزز التقرير المطالبات الدولية بمحاسبة الحوثيين، ويضع أساسًا قانونيًا لملاحقتهم على جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

تقرير "سنوات الجحيم - جرائم الإخفاء القسري والتعذيب" الصادر في 03 أكتوبر 2024

ويثق التقرير حالات الإخفاء القسري والتعذيب في اليمن، معتمدًا على شهادات الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات مروعة داخل المعتقلات. ويُظهر التقرير كيف تحولت الاعتقالات التعسفية إلى أداة سياسية لقمع المعارضين، كاشفًا الأساليب الوحشية التي يتم استخدامها ضد المحتجزين. ويعزز هذا التقرير الجهود الرامية إلى محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم أمام المحاكم الدولية، كما يدفع نحو اتخاذ إجراءات رقابية على السجون اليمنية.

تقرير "الانتقام بأثر رجعي - قمع الحوثيين للاحتفال بثورة سبتمبر" الصادر في 13 نوفمبر 2024

يوثق التقرير حملة الاعتقالات والتعذيب التي شنتها جماعة الحوثي ضد النشطاء والصحفيين والمواطنين الذين احتفلوا بثورة 26 سبتمبر. ويُظهر التقرير كيف يستخدم الحوثيون القمع السياسي لإسكات المعارضين، كاشفًا عن انتهاكات صارخة لحرية الرأي والتعبير. ويضع التقرير بذلك أساسًا لمساءلة الحوثيين على تقييد الحريات الأساسية، ويضغط على المجتمع الدولي لحماية الحقوق السياسية والمدنية في اليمن.

تقرير "تجارة الموت - تجنيد اليمنيين للقتال في أوكرانيا" الصادر في 5 ديسمبر 2024

يكشف التقرير عن شبكة تعمل على تجنيد اليمنيين للقتال في أوكرانيا، حيث يتم استدراجهم عبر وعود بوظائف وهمية، ثم يُجبرون على القتال في ظروف قاسية. يفضح التقرير هذا الاستغلال القسري للشباب اليمني في نزاعات دولية، مسلطًا الضوء على الدور المحتمل لجماعة الحوثي في تسهيل عمليات التجنيد. كما يدعو إلى فتح تحقيقات دولية حول الشبكات المتورطة، ويحث على ضرورة حماية الشباب اليمني من الوقوع ضحايا لهذا النوع من الاستغلال في الصراعات الخارجية.

تقرير "أشد العذاب - معاناة المعتقلين في اليمن" الصادر في 10 ديسمبر 2024

تقرير أشد العذاب هو إصدار خاص يوثق أكثر من 40 قصة إنسانية لمعتقلين تعرضوا للتعذيب في السجون اليمنية، بأسلوب قصصي يهدف إلى إيصال معاناتهم للعالم. يسلط التقرير الضوء على التجارب الشخصية للضحايا، مما يجعله أكثر تأثيرًا في حملات المناصرة والدفاع عن المعتقلين. كما يساهم في تحفيز الضحايا على الإدلاء بشهاداتهم، ويؤسس لحملة ضغط دولية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين وإنهاء التعذيب.

ثانياً المشاركات الحقوقية

شاركت منظمة سام للحقوق والحريات في العديد من الفعاليات الدولية والإقليمية، حيث ترى المنظمة أن مثل هذه المشاركات تعد خطوة مهمة في تسليط الضوء على الانتهاكات في اليمن وتعزيز جهود المناصرة الحقوقية. تساهم هذه المشاركات في بناء علاقات مع المنظمات الدولية، مما يعزز التعاون المشترك وتبادل الخبرات حول القضايا الحقوقية. كما تتيح هذه الفعاليات فرصة لطرح القضية اليمنية في المحافل العالمية، مما يساعد على كسب دعم أوسع لتحقيق العدالة والمساءلة.

أبرز المشاركات الحقوقية

1- دورة الصلاحيات القضائية العالمية - برلين بتاريخ 24 فبراير 2024

شاركت منظمة سام في دورة حول الصلاحيات القضائية العالمية، نظّمها المركز السوري للأبحاث في برلين بين 24 و28 فبراير 2024. هدفت الدورة لتدريب قانونيين عرب على ملاحقة مجرمي الحرب، وتضمنت محاور عن توصيف الجرائم، توثيق الشهادات، جمع الأدلة، والحماية الرقمية، إضافة إلى بناء علاقات مع جهات أوروبية مختصة.

2- مؤتمر "اليمن كإنسان" بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان - إسطنبول بتاريخ 11 ديسمبر 2024

شاركت سام في فعاليات مؤتمر "اليمن كإنسان" في إسطنبول وعبر زوم بتاريخ 10 ديسمبر 2024، بتنظيم مشترك من عدة منظمات حقوقية. ركّز المؤتمر على انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، ودور المجتمع المدني في مواجهتها، كما ناقش أوضاع السجون والمعتقلين وأهمية تفعيل دور المؤسسات لإنهاء الأزمة الإنسانية.

3- ندوة نقاشية حول نصوص أحكام الإعدام السياسي في القانون اليمني

نظّمت منظمة سام للحقوق والحريات بتاريخ 14 يونيو 2024، ندوة نقاشية حول أحكام الإعدام ذات الطابع السياسي في القانون اليمني، بمناسبة إطلاق دراستها القانونية حول نصوص الإعدام في القانون اليمني، بهدف تحليل مدى توافق هذه الأحكام مع المعايير القانونية الدولية. سلّطت الندوة الضوء على استخدام الإعدام كأداة سياسية، وتأثيره المباشر على واقع حقوق الإنسان في اليمن.

4- ندوة حول تقرير "سنوات الجحيم"

نظّمت منظمة سام للحقوق والحريات، بتاريخ 02 أكتوبر 2024، ندوة لمناقشة تقريرها "سنوات الجحيم"، بتاريخ الذي يوثّق الانتهاكات الجسيمة بحق المعتقلين في اليمن. عقدت الندوة لمناقشة تقرير سنوات الجحيم الذي اطلّقت المنظمة ضمن مشروع تعزيز العدالة في اليمن مع معهد دي تي، هدفت إلى تسليط الضوء على التعذيب والمعاملة اللاإنسانية داخل السجون، والدعوة إلى محاسبة المسؤولين وإنصاف الضحايا.

ثالثًا: العمل مع الآليات الأممية

تمثل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أدوات دولية حاسمة في رصد وتوثيق الانتهاكات، وتشمل المقررين الخاصين، فرق العمل، ولجان التحقيق المستقلة. تقدم البلاغات المقدمة لهذه الآليات فرصة للضحايا للحصول على العدالة، وتساهم في تحفيز الضغط الدولي على الجهات المنتهكة لحقوق الإنسان، مما يساعد في تعزيز المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

1. بلاغ بشأن حرمان الضحايا من المحاكمة العادلة - 30 يناير 2024

قدّمت منظمة "سام" بلاغًا لفرق الأمم المتحدة، كشفت فيه عن اعتقالات تعسفية وتعذيب ممنهج، وحرمان المحتجزين من حقهم في المحاكمة العادلة أمام محاكم جماعة الحوثي. استند البلاغ إلى دراسة قانونية وثقت انتهاكات تشمل التعذيب، ومنع التواصل مع المحامين، وانتزاع الاعترافات بالقوة.

وأكدت "سام" أن القضاء يُستخدم كأداة قمع، ودعت المجتمع الدولي إلى التدخل لضمان العدالة ومساءلة المسؤولين.

2. بلاغ بشأن انتهاكات حقوق المعتقلين في سجون جماعة الحوثي - 9 فبراير 2024

سلّط البلاغ الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المعتقلون في سجون جماعة الحوثي، بما في ذلك الاعتقالات من المنازل وأماكن العمل، الإخفاء القسري، والتعذيب الجسدي. كما أشار إلى التدخلات السياسية في تعيين القضاة، والتي أفضت إلى محاكمات تفتقر للعدالة وانتشار الفساد في المنظومة القضائية.

يهدف البلاغ إلى توثيق هذه الانتهاكات أمام الجهات الأممية، مطالبًا بفتح تحقيقات مستقلة لضمان حقوق الضحايا وتوفير محاكمات عادلة.

3. بلاغ بشأن المحاكمات غير العادلة من قبل جماعة الحوثي - 14 مارس 2024

يوثّق البلاغ انتهاكات جماعة الحوثي المتعلقة بحرمان المحتجزين من حقهم في المحاكمة العادلة، بما في ذلك انتزاع الاعترافات تحت الإكراه، وغياب الحد الأدنى من الضمانات القانونية.

ويؤكد البلاغ على أهمية إصلاح المنظومة القضائية وضمان استقلالية القضاء في اليمن، كخطوة أساسية لحماية الحقوق وإنهاء الانتهاكات.

4. بلاغ بشأن حرمان الضحايا من الحق في المحاكمة العادلة من قبل المجلس الانتقالي - 8 أبريل 2024

يتناول البلاغ الانتهاكات المرتكبة من قبل المجلس الانتقالي، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والتعذيب، وغياب المحاكمات العادلة، مما يعكس اتساع رقعة الانتهاكات وتعدد أطرافها في النزاع اليمني.

ويشدد البلاغ على أهمية مراقبة جميع الأطراف المتورطة في الصراع، وعدم حصر الانتهاكات في جهة واحدة، لضمان مساءلة شاملة وتحقيق العدالة للضحايا.

5. بلاغ للمقرر الخاص لضمان المحاكمة العادلة للمعتقلين لدى جماعة الحوثي - 31 أكتوبر 2024

وجّهت منظمة "سام" وتحالف "ميثاق العدالة" رسالة رسمية إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة، تناولت حرمان المعتقلين لدى جماعة الحوثي من حقوقهم القانونية الأساسية، وعلى رأسها حق الدفاع والمحاكمة العادلة.

وتسعى الرسالة إلى حث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات أكثر جدية للحد من هذه الانتهاكات، وضمان احترام حقوق المعتقلين وفقًا للمعايير الدولية.

التدريب والتطوير

عملت سام خلال عام 2024 مع الشركاء " تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن " على تطوير كفاءة الفريق العامل في الميدان، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتجويد العمل الحقوقي والإداري، وقد تركزت الدورات في مجال التطوير في الرصد والتوثيق ، تقنية المقابلات الحقوقية ، التدريب علي العمل من خلال المصادر المفتوحة ، كتابة التقارير الحقوقية والقصة الحقوقية ، تقنية حفظ البيانات ، الرعاية المستنيرة للصدمات في رصد وتوثيق حقوق الإنسان والتي تهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات والأدوات اللازمة لرصد وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة آمنة وفعالة، مع مراعاة الآثار النفسية للصدمات على الضحايا والشهود ، حيث سجل عام 2024 تنفيذ 8 دورات تدريبية داخل اليمن وخارجة .

إنفوجرافيك يُبرز أبرز أنشطة منظمة سام الحقوقية خلال عام 2024



الفصل الثاني: الملف الحقوقي

شهد اليمن خلال عام 2024 تصاعدًا خطيرًا في انتهاكات حقوق الإنسان، وفقًا لما رصدته منظمة "سام للحقوق والحريات". وشملت هذه الانتهاكات مجالات متعددة، من الاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير العادلة إلى القتل والاستهداف المباشر للمدنيين، فضلًا عن التضييق على الحريات الشخصية وحرية التعبير، بالإضافة إلى الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية. يعكس هذا التقرير أبرز الوقائع المرصودة، مصنفةً حسب طبيعتها، مع التركيز على السياق العام لهذه الانتهاكات وانعكاساتها على الوضع الإنساني والقانوني في اليمن.



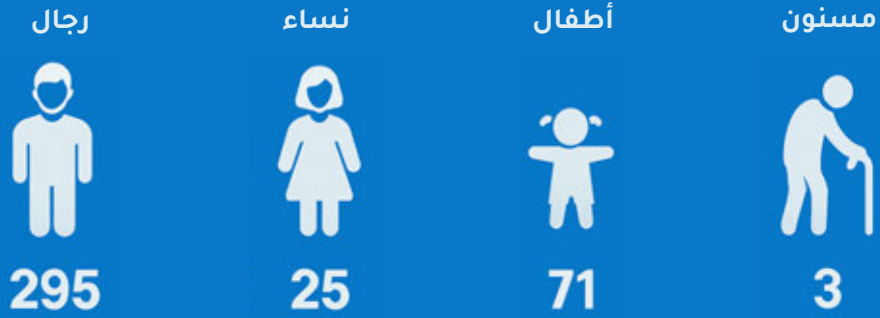
التوزيع الجغرافي للانتهاكات



الجهات المتسببة في الانتهاكات



تصنيف حالات القتل



القتل بطلق ناري "إنفوجرافيك لتصنيف الأدوات المستخدمة في القتل"



القتل بطلق ناري: 151، القتل بلغم أرضي: 39، القتل بالتعذيب: 18، القتل بالقصف: 10، القتل بالقنص: 2، الانتحار بسبب ضيق العيش: 10

إنفوجرافيك يكشف عن الانتهاكات المتعلقة بالإصابات

أطفال



78

نساء



24

رجال



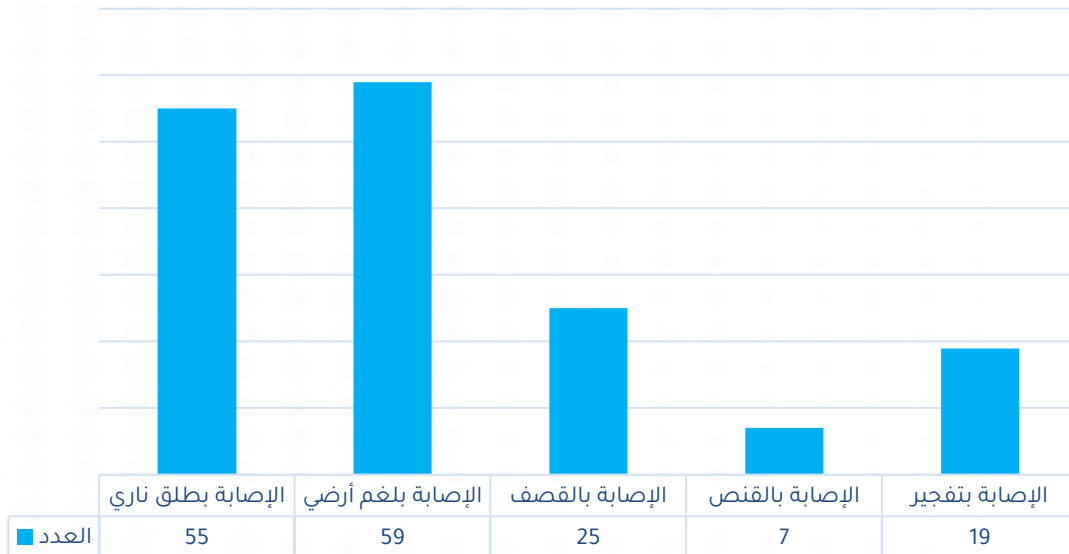
178

مسنون



7

رسم يوضح أنواع الأدوات التي تسببت في الإصابات.



إنفوجرافيك يسلط الضوء على الانتهاكات التي تعرّض لها الأطفال في اليمن خلال عام 2024.



57

الاعتقالات التعسفية



58

حالات الإصابة



67

حالات القتل



15

حالات الإخفاء
القسري



9

حالات
التعذيب



6

حالات التعذيب



169

التجنيد القسري



5

اعتداء جنسي
بحق الأطفال



1

زواج قاصرات

انتهاكات ضد الأطفال



1000

اعتقالات
تعسفية



209

إخفاء
قسري



99

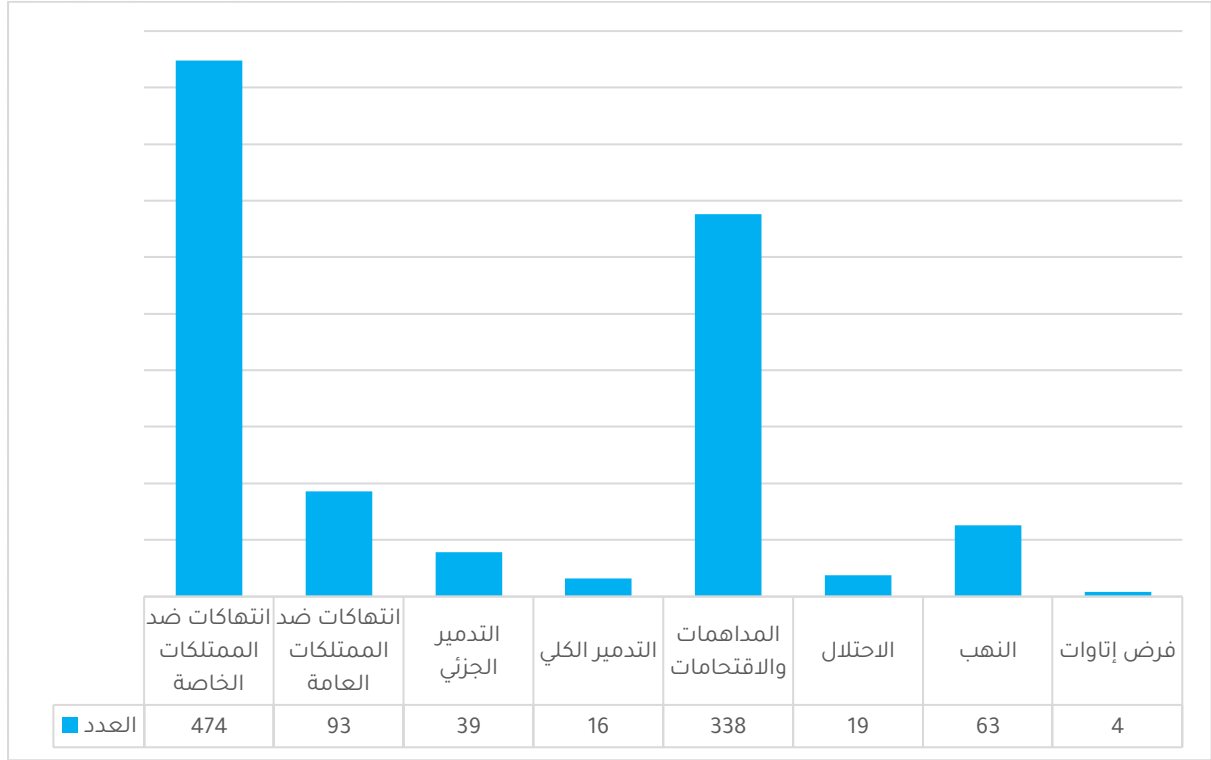
تعذيب



66

محاكمات
سياسية

الانتهاكات ضد الممتلكات الخاصة والعامة



ثانيًا: التحليل الوصفي لمصفوفة الانتهاكات

1. تحليل الانتهاكات حسب المحافظة

- المحافظات الأكثر تضررًا: سجلت محافظات إب، الأمانة، البيضاء، تعز، والحديدة أعلى أعداد في حالات القتل والاعتقال التعسفي، مما يعكس كثافة النزاع المسلح في هذه المناطق.
- محافظات ذات نسب أقل: مثل المهرة، سقطرى، وحضرموت، حيث سجلت أعدادًا قليلة جدًا من الانتهاكات، مما يشير إلى استقرار نسبي مقارنةً بالمناطق الأخرى.
- إب والأمانة تصدرتا القائمة من حيث الاعتقالات التعسفية، وهو ما يعكس بيئة قمعية في هذه المناطق.

2. تحليل الانتهاكات حسب الجهة المتورطة

- جماعة الحوثي تتحمل المسؤولية الكبرى عن حالات القتل (258 حالة)، الاعتقالات التعسفية (913 حالة)، والتعذيب (71 حالة).
- الحكومة الشرعية مسؤولة عن بعض الانتهاكات، خاصة في الاعتقالات التعسفية (43 حالة).
- التشكيلات خارج الدولة وتنظيم القاعدة متورطة في بعض الانتهاكات، مثل القتل والاعتقال.
- المسلحون القبليون والانفلات الأمني يظهران كعوامل إضافية تزيد من حالة الفوضى في البلاد.

3. تحليل الانتهاكات ضد الأطفال

- القتل والإصابة: الأطفال كانوا ضحايا في 57 حالة قتل و58 حالة إصابة، مما يعكس التأثير المدمر للنزاع عليهم.
- التجنيد القسري: بلغ عدد الأطفال المجندين 169 حالة، وهو مؤشر خطير لاستغلال الأطفال في النزاع.
- الاعتداءات الجنسية وزواج القاصرات: هناك 4 حالات اعتداء جنسي، وحالة واحدة لزواج قاصرات، مما يعكس استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي.

4. تحليل الانتهاكات ضد النساء

- حالات القتل: سجلت 25 حالة قتل، مما يشير إلى استهداف النساء سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع.
- الاعتقال التعسفي والتعذيب: تم تسجيل 31 حالة اعتقال و7 حالات إخفاء قسري، مما يعكس تعرض النساء للاضطهاد السياسي والحقوق.
- التعذيب: هناك حالة تعذيب واحدة مسجلة ضد النساء، لكن من المحتمل أن الرقم الفعلي أكبر بسبب ضعف التوثيق.

5. تحليل الممتلكات المتضررة

- الممتلكات الأكثر تضررًا: المنشآت السكنية (350 حالة)، دور العبادة (23 حالة)، والمنشآت التجارية (42 حالة) كانت الأكثر استهدافًا.
- النهب والمداهمات: شملت المزارع والممتلكات الخاصة والعامة، مما يعكس عمليات النهب الواسعة من قبل مختلف الأطراف.
- المركبات والمقتنيات الخاصة تعرضت لاعتداءات متكررة، مما يشير إلى استهداف مباشر لممتلكات المدنيين.

الخلاصة

- الانتهاكات توزعت بشكل كبير بين المحافظات، حيث كانت بعض المناطق أكثر استهدافًا بسبب النزاع المستمر.
- جماعة الحوثي تتحمل المسؤولية الأكبر عن الانتهاكات، لكن هناك انتهاكات أيضًا من قبل الحكومة الشرعية، التشكيلات المسلحة الأخرى، والانفلات الأمني.
- الأطفال والنساء كانوا من الفئات الأكثر ضعفًا وتعرضًا للعنف، سواء من خلال القتل، الاعتقال، أو الاستغلال الجنسي.
- الممتلكات العامة والخاصة لم تسلم من الضرر، مما زاد من المعاناة الإنسانية للسكان.

التحليل الرقمي والتفصيلي للانتهاكات

1. تحليل القتل حسب الفئات العمرية والجهات المتورطة

- الأطفال كانوا الأكثر تضررًا في جرائم القتل، حيث سجلت 71 حالة قتل، منها 56 حالة بسبب جماعة الحوثي.
- الرجال سجلوا أعلى عدد من حالات القتل، حيث بلغ العدد 295 حالة، مع تحمل جماعة الحوثي المسؤولية عن 185 حالة.
- النساء تعرضن للقتل في 25 حالة، معظمها بسبب جماعة الحوثي والانفلات الأمني.
- المسنونون كانوا الأقل تضررًا، حيث سجلت 3 حالات قتل.

2. تحليل الإصابات حسب الفئات العمرية والجهات المتورطة

- الأطفال سجلوا 78 حالة إصابة، مع تحمل جماعة الحوثي المسؤولية عن 70 منها.
- الرجال كانوا الفئة الأكثر تضررًا بالإصابات، حيث بلغ العدد 178 حالة، مع تورط جماعة الحوثي في 134 حالة.
- النساء تعرضن للإصابة في 24 حالة، أكثرها بسبب جماعة الحوثي والانفلات الأمني.
- المسنونون سجلوا 7 حالات إصابة.

3. تحليل الاعتقالات التعسفية حسب الفئات العمرية

- الرجال هم الأكثر استهدافًا، حيث سجلت 896 حالة اعتقال تعسفي، وكان 825 منها بسبب جماعة الحوثي.
- الأطفال تعرضوا لاعتقالات تعسفية في 69 حالة، وكانت 55 منها بسبب جماعة الحوثي.
- النساء سجلن 20 حالة اعتقال تعسفي، مما يعكس استهداف النساء الناشطات.

- المسنونون سجلوا 15 حالة اعتقال تعسفي، جميعها تقريبًا من قبل جماعة الحوثي.

الاستنتاجات

- جماعة الحوثي هي الجهة الأكثر تورطًا في القتل، الإصابات، والاعتقالات التعسفية. مما يدل على تصعيد منهجي في الانتهاكات.
- الرجال والأطفال هم الفئات الأكثر استهدافًا، سواء في القتل أو الاعتقالات التعسفية.
- النساء والمسنون أيضًا لم يسلموا من الانتهاكات، مما يدل على استهداف الفئات الأضعف في المجتمع.

التحليل الرقمي والتفصيلي لأنواع وأدوات الانتهاكات

1. تحليل أنواع الانتهاكات

- الاعتقال التعسفي هو الانتهاك الأكثر شيوعًا بـ 1318 حالة، مما يعكس البيئة القمعية التي يتعرض لها المدنيون.
- حالات القتل (394 حالة) تأتي في المرتبة الثانية، مما يشير إلى الاستخدام الواسع للعنف المميت.
- الإخفاء القسري (209 حالة) هو انتهاك خطير، حيث يتم احتجاز الأشخاص دون معرفة مصيرهم.
- التجنيد القسري للأطفال (169 حالة) يعكس استغلال الفئات الأضعف في النزاع المسلح.
- الاعتداءات على الممتلكات الخاصة (474 حالة) والعامية (93 حالة) تدل على استهداف ممنهج للبنية التحتية والممتلكات المدنية.

2. تحليل أدوات الانتهاك المستخدمة

- إطلاق النار (151 حالة) كان الوسيلة الأكثر استخدامًا في القتل والإصابات.
- الألغام (39 حالة) شكلت خطرًا مستمرًا، خاصة في المناطق المتضررة من النزاع.
- القصف والقنص سجلًا أعدادًا أقل، مما يشير إلى تفضيل الأساليب القريبة والمباشرة للعنف.
- التعذيب والإعدام والتصفية استخدمت ضد المعتقلين والمعارضين، مما يبرز الطابع الوحشي للانتهاكات.
- الإخفاء القسري (209 حالة) يعد أداة قمعية فعالة تستخدمها الجهات المتورطة لإسكات المعارضين.

الخلاصة

- الانتهاكات متنوعة وشاملة، حيث تشمل الاعتقالات، القتل، والتعذيب، مع استهداف الفئات الأكثر ضعفًا مثل الأطفال والنساء.
- الأدوات المستخدمة تعكس مستوى العنف في النزاع، مع تفضيل الأسلحة الخفيفة مثل إطلاق النار، والاستخدام المستمر للألغام والتعذيب.
- الممتلكات العامة والخاصة لم تسلم من الاعتداءات، مما يضيف عبئًا إنسانيًا واقتصاديًا على السكان.

ثالثًا: استعراض لنماذج من الانتهاكات

1. انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الجسدية

وثق فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن المعني باليمن 731/2024/5 انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه الانتهاكات الهجمات العشوائية على المدنيين، والتي أسفرت عن مقتل 128 شخصًا وإصابة العديد. كما يشير إلى أن 26 مدنيًا قتلوا وأصيب 83 آخرون في محافظتي الحديدة وتعز.

في واحدة من أكثر الجرائم وحشية خلال العام، استهدفت جماعة الحوثي سوقًا شعبيًا مكتظًا في محافظة تعز بقذائف المدفعية، ما أسفر عن مقتل وإصابة 14 مدنيًا، بينهم نساء وأطفال. وتُظهر التقارير الحقوقية أن الحوثيين كُفّوا استهدافهم للأحياء السكنية والمناطق المدنية في تعز، في محاولة لبث الرعب بين السكان وفرض سيطرتهم عبر الإرهاب المنهجي².

كما وثقت منظمة "سام" عمليات قنص استهدفت المدنيين بشكل مباشر في تعز، حيث أطلق أحد القناصين الحوثيين النار على مدني أثناء مروره في أحد الشوارع، مما أدى إلى مقتله على الفور. هذه الحوادث ليست معزولة، بل تأتي ضمن سياسة متعمدة تستخدمها جماعة الحوثي لفرض حصار نفسي وعسكري على المدينة، ومنع أي تحركات طبيعية للسكان، مما يزيد من معاناتهم اليومية³.

¹https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/51/pdf/n2425951.pdf?_gl=1*1nq764o*_ga*MTEzODYwMiq4Ni4xNzM5MDk2MDg5*_ga_TK9BQL5X7Z*MTc0MDQyMTI3My44LjEuMTc0MDQyMzI3MC4wLjAuMA..

² <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5423>

³ <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5236>

بالإضافة إلى ذلك، استهدفت جماعة الحوثي صباح 23 ديسمبر 2024 منزل المواطن بكر قائد مهيب في قرية بومية، مديرية مقبنة بمحافظة تعز، عبر قذيفة هاون، ما أدى إلى مقتل طفلين وإصابة اثنين آخرين. وأسفر الهجوم عن وفاة الطفل ذيب بكر قائد (6 سنوات)، والطفلة شيما بكر قائد (5 سنوات) التي توفيت أثناء محاولة إسعافها بعد تعرضها لإصابات بليغة جراء اختراق شظايا القذيفة لجسدها. كما أصيبت شقيقتهم مريال بكر قائد (9 سنوات) وابن عمهم عبد الواحد علي قائد مهيب (7 سنوات) أثناء لعبهم بجوار المنزل، في هجوم يمثل جريمة حرب وانتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية⁴.

2. الإعدامات غير القانونية

في حادثة تعكس قسوة ممارسات الحوثيين داخل السجون، أقدم عناصر الجماعة على إعدام شاب أثناء التحقيق معه داخل أحد مراكز الاحتجاز. ووفقًا للتقارير الحقوقية، فقد تعرض الضحية لتعذيب وحشي قبل تنفيذ الإعدام، وسط غياب أي إجراءات قانونية أو محاكمة عادلة. يؤكد هذا الانتهاك نمطًا متكررًا من المعاملة اللاإنسانية التي تمارسها الجماعة بحق المعتقلين⁵.

كما أصدرت محكمة خاضعة لجماعة الحوثي في صنعاء أحكامًا بالإعدام ضد مدير شرطة وستة من أفراد الأمن، في محاكمة وُصفت بأنها تفتقر للعدالة والنزاهة. واعتبرت منظمات حقوقية هذا القرار دليلًا على مدى تغلغل الجماعة في المؤسسات القضائية، حيث يتم استخدام القضاء كأداة سياسية لتصفية الحسابات مع الخصوم [المصدر](#).

في 1 يونيو 2024، أصدرت سلطات الحوثي حكمًا بإعدام 45 يمنيًا بتهم ملفقة، منها التخابر مع دول أجنبية ورفع إحتيايات والمشاركة في خلايا اغتياالات. أكدت منظمة سام للحقوق والحريات أن المتهمين تعرضوا لتعذيب شديد، والإخفاء القسري لمدة تسعة أشهر، وجرموا من حقهم في محاكمة عادلة، مما يعكس استخدام الحوثيين للقضاء كأداة للقمع السياسي.

من بين المحكوم عليهم بالإعدام، المهندس عدنان علي حسين الحارزي، مدير شركة برودجي سيستمز، التي أغلقها الحوثيون في يناير 2023، وصادروا أموالها بعد نهب بيانات إغاثية تخص النازحين والمتضررين من الحرب.

وفقًا لتقرير سام، فإن محكمة الحوثيين تفتقر للاستقلالية وتعتمد على الاعترافات المنتزعة بالتعذيب. طالبت المنظمة بإلغاء أحكام الإعدام، والإفراج الفوري عن المعتقلين، وفتح تحقيق دولي، مؤكدة أن هذه الممارسات ترقى إلى جرائم حرب وتستوجب المساءلة الدولية⁶.

⁴ <https://samrl.org/l?a5440>

⁵ <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5171>

⁶ <https://dg.samrl.org/l?a5283>

3. التعذيب المفضي إلى الموت

في مايو 2024، تم العثور على جثتي كامل علي محمد بن طالب الكثيري وابنه عبدالله في مستشفى سيئون المركزي بمحافظة حضرموت، بعد عام وتسعة أشهر من احتجازهما في إدارة أمن الوادي والصحراء. كانت الجثث في حالة تحلل شديد، مع آثار تهشيم في الوجه، مما جعل التعرف عليهما صعبًا. وكانت قوة أمنية بقيادة عبدالله بن حبيش قد اعتقلتهما يوم 20 يوليو 2022 من منزلهما في سيئون، ومنذ ذلك الحين اختفيا قسرًا دون السماح لعائلتهما بالتواصل معهما⁷.

بتاريخ 2 مارس 2024، اختطف علي شجيبي (43 عامًا) من مزرعته في قرية الوعرة جنوب مدينة الخوخة، على يد قوة مسلحة تابعة للقائد فؤاد جنهم، وتم نقله إلى سجن 400 في معسكر أبو موسى الأشعري، التابع لقوات طارق صالح.

في 5 مارس 2024، أبلغ وسطاء عائلته بوفاته في السجن، وطلبوا منهم استلام الجثة مقابل التوقيع على استلامها، مع عرض مبلغ 10,000 ريال سعودي لإغلاق القضية، إلا أن العائلة رفضت وطلبت تحقيقًا رسميًا⁸.

في 15 يناير 2024، توفي جميل نعمان عرجال (18 عامًا) في مستشفى الثورة بتعز، متأثرًا بالتعذيب الوحشي الذي تعرض له خلال سبعة أشهر من الاحتجاز في سجن سري لجماعة الحوثي في الحوبان. تم اعتقال عرجال أثناء جمعه للعلب البلاستيكية، وأتهم زورًا بزرع عبوات ناسفة، وعند رفضه التجنيد القسري لصالح الحوثيين، تعرض للضرب بأسلاك حديدية والحرق بأعقاب السجائر، ما تسبب في إصابته بكتيريا "أكلة اللحم" التي أدت إلى تسمم دموي ووفاته⁹.

4- الاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير القانونية

في سبتمبر 2024، شهدت البلاد موجة من الاعتقالات التعسفية استهدفت أكثر من 500 شخص على خلفية مشاركتهم ودعوتهم للاحتفاء بالذكرى 62 لثورة 26 سبتمبر، وشملت هذه الاعتقالات أفرادًا من مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك أطفال وطلاب وصحفيون ونشطاء، تعرض العديد منهم للتعذيب وسوء المعاملة داخل مراكز الاحتجاز، في انتهاك صارخ للقوانين المحلية والمواثيق الدولية.

ومن ضمن المعتقلين، الصحفي محمد دवान المياحي، الذي اختطفت جماعة الحوثي في سبتمبر 2024، من منزله في صنعاء بسبب انتقاداته لممارسات الجماعة. اقتحمت قوات حوثية المنزل واقناده إلى جهة مجهولة بعد خمسة أيام من نشره مقالًا انتقد فيه خطاب زعيم الجماعة في ميدان السبعين، حيث اعتبره مشروعًا طائفيًا خطيرًا. كما تعرضت الناشطة الإعلامية سحر

⁷ <https://samrl.org/?a5232>

⁸ <https://samrl.org/?a5217>

⁹ <https://samrl.org/?a5180>

عبدالله الخولاني للاختطاف من منزلها في صنعاء بتاريخ 11 سبتمبر 2024، بسبب انتقادها للفساد والمطالبة بصرف الرواتب.

إلى ذلك، شهدت بعض المناطق حملات قمع منظمة استهدفت الشخصيات المعارضة، حيث جرى اختطاف واحتجاز عدد من الصحفيين والناشطين الذين نشروا آراء معارضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل عبد الفتاح غلاب، محمد الاهدل، وعادل هزاع، وجميعهم تم اعتقالهم بسبب منشوراتهم على الفيسبوك¹⁰.

في سياق مشابه، اعتقلت جماعة الحوثي المحامي عبد الرحمن الكميم لمجرد مطالبته بصرف رواتب المعلمين، وهو ما يعكس حجم القمع الذي تواجهه المطالبات الحقوقية والمطلبية في اليمن. هذا الاعتقال يكشف مدى التضييق على حرية التعبير والعمل النقابي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين¹¹.

بعد اعتقال الصحفي أحمد ماهر، بدأت سلسلة من الإجراءات القضائية التي شابها العديد من الانتهاكات، حيث أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن في مايو 2024 حكماً بحبسه لمدة أربع سنوات بتهم تتعلق بنشر معلومات كاذبة وتزوير بطاقات. وقد اتسمت القضية بالتأخير والتأجيل، وتعرض ماهر للتعذيب الجسدي والنفسي الذي أجبر بموجبه على الإدلاء باعترافات كاذبة. كما حُرم من حقوقه الدستورية والقانونية، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة ونزيهة.

شملت الانتهاكات أيضاً اعتقال محاميه، سامي ياسين قائد مارش، ومصادرة ملف قضيته. بالإضافة إلى ذلك، مُنع ماهر من حضور بعض جلسات المحاكمة وحُرم من حقه في الدفاع عن نفسه¹².

في ديسمبر 2024، قضت محكمة استئناف عدن ببراءة أحمد ماهر من جميع التهم المنسوبة إليه وأمرت بإطلاق سراحه. وقد رحبت منظمة سام للحقوق والحريات بهذا الحكم، معتبرة إياه خطوة إيجابية نحو تحقيق العدالة وحرية الصحافة، إلا أنها أشارت إلى أن استمرار اعتقاله بعد صدور حكم البراءة يعد انتهاكاً لحقوقه¹³.

5- الانتهاكات ضد المرأة والطفل

في واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل، أصدرت محكمة خاضعة لجماعة الحوثي حكماً يقضي بسجن امرأة لمدة 13 عامًا، وسط غياب أي معايير محاكمة عادلة. ولم يتم الكشف عن تفاصيل القضية أو الأدلة المقدمة، مما يثير مخاوف حقوقية حول استغلال القضاء لمعاقبة النساء وفرض مزيد من القمع عليهن [المصدر](#).

كما اعتقلت سلطات حزموت المودل اليمنية خلود باشراحيل وزوجها دون أي توضيحات رسمية، في خطوة وصفت بأنها انتهاك صارخ للحريات الشخصية. وقد أثار هذا الاعتقال استياءً واسعاً

¹⁰ https://samrl.org/pdf/5407retroactive-revenge-AR_compressed.pdf

¹¹ <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5179>

¹² <https://samrl.com/?a5281>

¹³ <https://samrl.org/?a5445>

بين الحقوقيين والنشطاء، خاصة أن خلفيته تبدو مرتبطة بقضايا اجتماعية لا تستوجب التدخل الأمني [المصدر](#).

أشار تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن المعني باليمن 731/2024/S إلى ازدياد تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الحوثيين، مع استغلال الفقر المدقع لتجنيد الأطفال دون سن 15 عامًا.

إضافة إلى ذلك، يتعرض الأطفال المجندون لتدريب أيديولوجي وعسكري، وقد يتم نقلهم إلى الخطوط الأمامية للقتال. تشمل انتهاكات حقوق الأطفال أيضًا الاعتداء الجنسي والاستغلال، مع ورود تقارير عن تزويج فتيات قاصرات قسرًا وتسهيل البغاء، كما يواجه الأطفال صعوبات في الوصول إلى المساعدات الإنسانية، حيث يتم تحويلها أو منعها من الوصول إليهم، وفقًا لفريق الخبراء¹⁴.

4. مصادرة الممتلكات ونهب الشركات

داهمت عناصر مسلحة حوثية مصنعًا تابعًا للشركة الدوائية الحديثة والشركة العالمية لصناعة الأدوية في صنعاء، واعتقلت ستة مدراء وموظفين. كما اقتحمت فروع الشركتين في محافظتي عمران وذمار بتوجيهات من الحارس القضائي الجديد صالح ديبش. ومن بين المعتقلين الدكتور فهد الخليدي، ومختار المخلافي، وعبدالله شرف، وفاطمة عيشان التي اعتقلت من بيتها، والمهندس عبدالخالق الغولي، والدكتور صفوان الأغبري، والمهندس عبد المجيد قشنون، ومحمد المعمرى¹⁵.

كما أقدمت جماعة الحوثي على مصادرة ممتلكات الناشط خالد الأنسي، وذلك ضمن حملة استهداف لمعارضيه، حيث تستخدم الجماعة السلطة القضائية للسيطرة على أموال وأصول المعارضين عبر قرارات غير قانونية [المصدر](#).

هذه الممارسات تمثل انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الملكية، وتنذر بتداعيات كارثية على الاقتصاد الوطني، وتعطل الموارد العامة، وتهدد الأمن الاقتصادي والصحي في اليمن وتزيد من معاناة المواطنين.

¹⁴ https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/51/pdf/n2425951.pdf?_gl=1*1nq764o*_ga*MTEzODYwMjg4Ni4xNzMSMDk2MDg5*_ga_TK9BQL5X7Z*MTc0MDQyMTI3My44LjEuMTc0MDQyMzI3MC4wLjAuMA

¹⁵ <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5291>

5. التجنيد القسري

كشفت منظمة سام لحقوق والحريات عن شبكات تجنيد قسرية تعمل على استدراج الشباب اليمني للقتال في الحرب الروسية الأوكرانية، مستغلة الأوضاع الاقتصادية الصعبة. هذه الشبكات تديرها جهات نافذة تعمل لصالح جماعة الحوثي بوساطة دولية، حيث تُقدّم للشباب وعود كاذبة بوظائف برواتب مغرية تصل إلى 2000 دولار شهريًا، لكنهم يجدون أنفسهم في جبهات القتال بعد وصولهم إلى روسيا.

وأشارت المنظمة إلى أن عشرات اليمنيين وقعوا ضحايا لهذه العمليات، حيث تم إرسالهم إلى مناطق الصراع دون تدريب كافٍ، مما عرضهم لخطر الموت والإصابة. بعض الناجين تحدثوا عن احتجازهم في معسكرات مغلقة ومنعهم من العودة، فيما أبلغت عائلات بعض المجندين بمقتلهم في المعارك¹⁶.

¹⁶ <https://samr.org/?a5420>



6. تفجير المنازل وفرض الحصار

في 19 مارس 2024، قامت جماعة الحوثي بتفجير منزل في مدينة رداغ، مركز محافظة البيضاء، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 12 شخصًا، تسعة منهم من عائلة واحدة. وقع هذا الهجوم بعد يوم من مقتل اثنين من مقاتلي الحوثي في كمين يُزعم أن صاحب المنزل، إبراهيم الزلي، قد نصبه. أسفر التفجير عن تدمير ثمانية منازل مجاورة، مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة تسعة آخرين من نفس العائلة. ووفقًا للتقارير، فإن أكثر من 20 منزلًا تم تفجيرها خلال الأشهر الماضية، مما أدى إلى تهجير مئات الأسر وفقدانهم لممتلكاتهم. يستخدم الحوثيون هذه السياسة كأداة انتقامية ضد العائلات التي يُتهم أحد أفرادها بالانضمام إلى المعارضة، ما يعقّق معاناة المدنيين ويزيد من حالات النزوح¹⁷.

في أغسطس 2024، فرضت جماعة الحوثي حصارًا خانقًا على منطقة حمّة صرار في محافظة البيضاء، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة. وتشير تقارير ميدانية إلى أن أكثر من 5,000 شخص عانوا من نقص حاد في المواد الغذائية والمستلزمات الطبية بسبب القيود المفروضة على الدخول والخروج. تزامن الحصار مع حملة اعتقالات تعسفية، طالت عددًا من المدنيين دون أي مسوغات قانونية، وسط تصاعد عمليات القمع والتضييق على حرية التنقل داخل المنطقة. كم، أقدمت الجماعة على اقتحام المنازل ونهب الممتلكات، مما زاد من معاناة الأهالي¹⁸.

7. إصدار قوانين قمعية

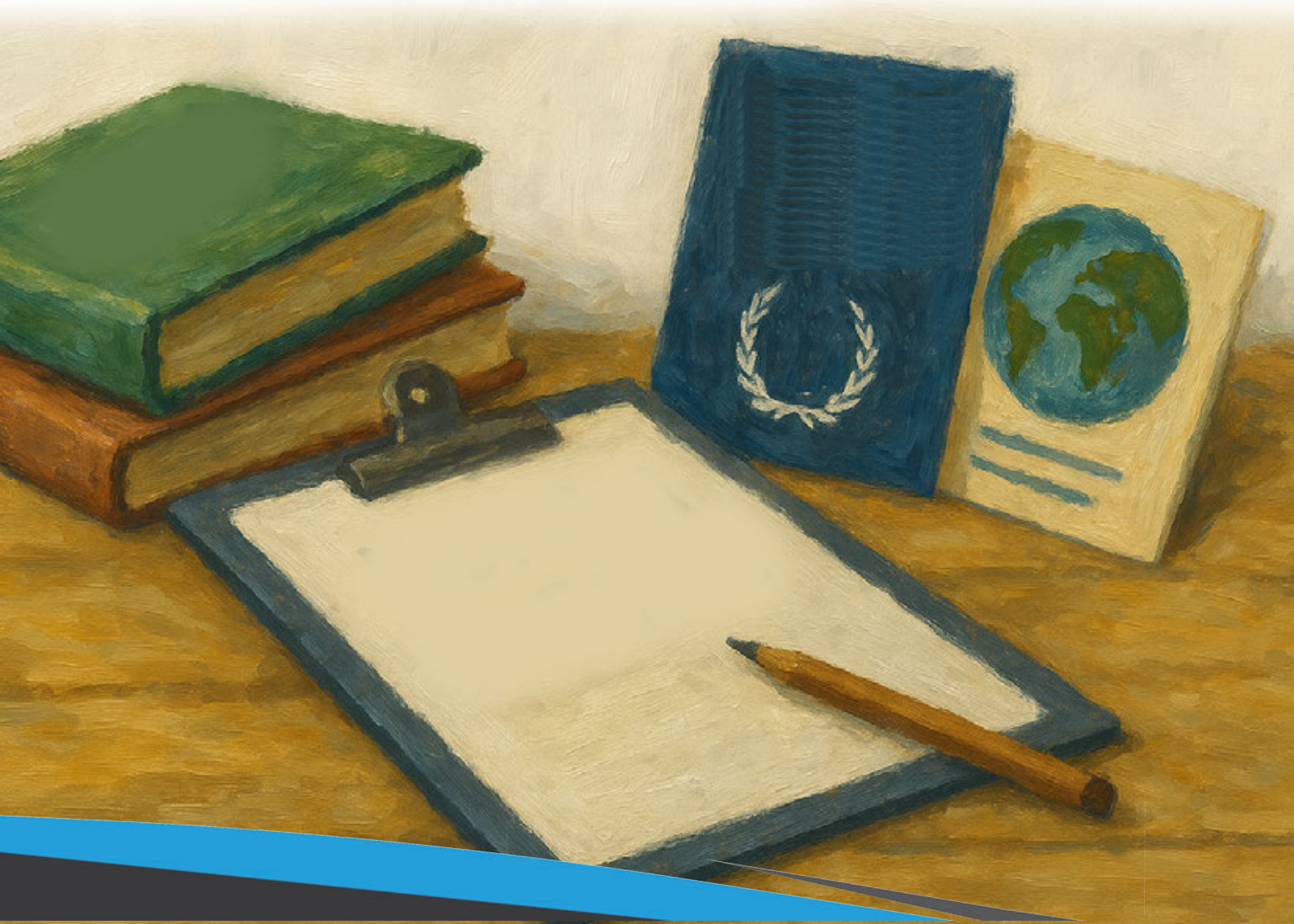
أصدرت جماعة الحوثي قانونًا جديدًا يثير مخاوف كبيرة بشأن تصعيد القمع ضد المواطنين، حيث يتضمن قيودًا إضافية على الحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي. يتيح القانون الجديد لجماعة الحوثي تصنيف أي دولة أو كيان أو شخص كأعداء للإسلام تحت ذريعة الاساءة للرموز الإسلامية، أو معاداة الجمهورية اليمنية دون أي ضوابط أو معايير قانونية واضحة، كما يمنح القانون الجماعة سلطة واسعة لتفسير القانون واستخدامه كسلاح لاستهداف المعارضة وتقييد حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، ويُمكن استخدامه لتبرير مصادرة الأموال والاعتقالات التعسفية، وتطبيق القانون بالطريقة التي تخدم مصالحهم وتحمي سلطتهم. ووفقًا لمصادر قانونية، فإن هذا القانون يمنح السلطات صلاحيات موسعة لملاحقة المعارضين وسجنهم دون محاكمة عادلة، ما يعزز قبضة الجماعة على المجتمع المدني ويزيد من مستوى القمع¹⁹.

¹⁷ <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5205>

¹⁸ <https://samrl.org/l?l=a5337>

¹⁹ <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5181>

الفصل الثالث: الملف الإنساني



1. الأزمة الإنسانية

في عام 2024، استمرت الأزمة الإنسانية في اليمن، حيث ظل الأطفال والنساء الأكثر تضررًا من تداعيات النزاع المستمر. وفقًا لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في 26 مارس 2024، بعد مرور تسع سنوات على النزاع، لا يزال هناك قرابة 10 ملايين طفل بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية²⁰.

الوضع الغذائي وسوء التغذية: في أغسطس 2024، أشار تقرير صادر عن مجموعة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) التابعة للأمم المتحدة إلى تدهور حالة سوء التغذية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية²¹. ارتفعت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بنسبة 34% مقارنة بالعام السابق، ليصل العدد إلى حوالي 600,000 طفل، منهم 120,000 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم²². تم تسجيل مستويات "حرجة للغاية" من سوء التغذية الحاد لأول مرة في المناطق الساحلية على طول البحر الأحمر، بما في ذلك الأراضي المنخفضة الجنوبية للحديدة ومناطق في تعز، بين نوفمبر 2023 ويونيو 2024²³.

الصحة وانتشار الأمراض: أدى تدهور خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى تفشي الأمراض المعدية. في 7 ديسمبر 2024، أطلقت وزارة الصحة العامة والسكان، بالتعاون مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وتحالف اللقاحات (GAVI)، حملة للتطعيم ضد الكوليرا استهدفت 3.8 مليون شخص في ست محافظات²⁴. وتسبب عرقلة الحوثيين للعمليات الإنسانية وقطع المعلومات داخل أراضيهم في تفاقم تفشي وباء الكوليرا الذي انتشر في جميع أنحاء البلاد وتسبب في وفاة 258 شخصًا من بين 95 ألف حالة مشتبه بها²⁵.

التعليم وحماية الأطفال: أثر النزاع المستمر على قطاع التعليم، حيث أدى تدمير وإغلاق المدارس إلى تعطيل وصول الأطفال إلى التعليم. بحسب اليونيسف، هناك أكثر من 4.5 مليون طفل في سن المدرسة لا يذهبون إلى المدارس، وأولئك الذين يذهبون إلى المدرسة يضطرون إلى التعامل مع الفصول الدراسية المكتظة والمدرسين المثقلين بالأعباء وغير المجهزين²⁶.

الاستجابة الإنسانية: نظرًا للنقص الحاد في التمويل، لم يتم تمويل سوى 27% من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، مما يعوق جهود الإغاثة. حذرت المنظمات الإنسانية من أن استمرار غياب التمويل سيؤدي إلى إغلاق أكثر من 1,000 مركز صحي، وحرمان 500,000 امرأة و600,000 طفل من الرعاية الصحية الأساسية²⁷.

²⁰ <https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/topics>

²¹ <https://www.reuters.com/world/middle-east/malnutrition-worsening-yemens-government-controlled-areas-un-says-2024-08-18/>

²² <https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86>

²³ <https://www.reuters.com/world/middle-east/malnutrition-worsening-yemens-government-controlled-areas-un-says-2024-08-18/>

²⁴ <https://www.unicef.org/emergencies/yemen-crisis>

²⁵ <https://www.hrw.org/news/2025/01/16/yemen-increased-threats-civil-society-humanitarian-aid>

²⁶ <https://www.unicef.org/mena/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86>

²⁷ <https://press.un.org/en/2024/sc15972.doc.htm>

2. قيود العمل الإنساني

أورد تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن أن الوضع الإنساني لا يزال يبعث على القلق مع استمرار الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، لافتاً إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية وعرقلة إيصالها وتوزيعها وتقويض عمل المنظمات العاملة في المجال الإنساني.

كما أشار التقرير إلى ممارسات الحوثيين لتقويض وصول المساعدات، وتقييد الوصول إلى المحتاجين، وعرقلة جهود الإغاثة وتقويضها. بالإضافة لذلك، فقد جعل الحوثيون منظمات الإغاثة الإنسانية غير قادرة على العمل بكامل طاقتها نتيجة تدخلهم في عملياتها.

وتشمل أساليب العرقلة القيود البيروقراطية والابتزاز المالي وتسييس المساعدات من خلال توجيهها إلى مناطق أو فئات معينة من السكان، فضلاً عن تعرض العاملين في المجال الإنساني للمضايقات والترهيب. كما أن القيود المفروضة على الواردات تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني وارتفاع تكاليف المعيشة²⁸.

2. اعتقال موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني

واصلت سلطات الحوثيين في اليمن فرض قيود صارمة على العمل الإنساني والمدني، حيث شهدت العام 2024 سلسلة من الاعتقالات التعسفية التي طالت موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرتها. وتعتبر هذه الاعتقالات تصعيداً خطيراً ضمن نمط متكرر من الانتهاكات الممنهجة التي تستهدف تقييد الحريات وإسكات الأصوات المستقلة.

تفاصيل حملة الاعتقالات

في يونيو 2024، نفذت سلطات الحوثيين حملة اعتقالات تعسفية طالت 12 موظفًا تابعين للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في العاصمة صنعاء، بينهم عاملون في مجالات الإغاثة والتنمية. وأكدت مصادر حقوقية أن المعتقلين تم اقتيادهم إلى أماكن غير معلومة، مع منعهم من التواصل مع عائلاتهم أو محاميهم²⁹.

ورافقت الاعتقالات حملة إعلامية مستمرة يقودها الحوثيون تتهم المنظمات الإنسانية وموظفيها بـ "التآمر" ضد مصالح البلاد من خلال مشاريعهم. وفي أعقاب الموجة الأولى من الاعتقالات، أعلن جهاز الأمن والمخابرات الحوثي في 10 يونيو/حزيران 2024 "اكتشاف" ما أسماه "شبكة تجسس". وبعد يومين، بثت قناة المسيرة التابعة للحوثيين مقطع فيديو يظهر مجموعة مختلفة من المعتقلين، الذين اعتقلوا بين عامي 2021 و2023 واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي منذ ذلك الحين، "يعترفون" بالتجسس³⁰.

²⁸ https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/51/pdf/n2425951.pdf?_gl=1*1nq764o*_ga*MTEzODYwMjg4Ni4xNzMsMDk2MDg5*_ga_TK9BQL5X7Z*MTc0MDQyMTI3My44LjEuMTc0MDQyMzI3MC4wLjAuMA..

²⁹ <https://samrl.org/?i=a/10/A/c/1/69/71/5286>

³⁰ <https://www.globalr2p.org/publications/yemen-houthis-should-end-their-crackdown-on-civic-space-and-immediately-release-arbitrarily-detained-un-and-civil-society-staff/>

وفي أغسطس 2024، كشفت الأمم المتحدة عن استمرار احتجاز 13 موظفًا تابعين لها من قبل سلطات الحوثيين، مؤكدةً أن الاعتقالات تمت بدون أي مذكرات قضائية أو إجراءات قانونية سليمة. كما أشارت التقارير إلى أن بعض المعتقلين تعرّضوا لسوء المعاملة، في ظل تكتم حوثي حول وضعهم القانوني³¹.

في الثالث من أغسطس 2024، قامت جماعة الحوثي باقتحام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في صنعاء، حيث استولت على وثائق وممتلكات المكتب بالقوة. وقد أدان المفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، هذا التصرف بشدة، معتبرًا إياه انتهاكًا صارخًا لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، ومؤكّدًا أن هذا العمل يعرقل قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن³².

وفي سبتمبر 2024، أعرب مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلقه العميق إزاء استمرار الاحتجاز غير القانوني لموظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، مؤكّدًا أن هذه الممارسات تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وتهدد بتقويض العمل الإنساني في البلاد³³.

كما شهد أكتوبر 2024 تزايد الضغوط الدولية بعد إعلان الأمم المتحدة عن تعليق بعض أنشطتها الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، نظرًا لاستمرار اعتقال موظفيها. وأكدت المنظمة الدولية أن غياب الضمانات القانونية للعاملين في المجال الإنساني يجعل الوضع أكثر خطورة³⁴.

وفي يوليو 2024، دعت منظمة العفو الدولية إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين، مشيرةً إلى أن هذه الاعتقالات تمثل "جزءًا من حملة قمع أوسع تستهدف الفضاء المدني في اليمن"³⁵.

تبنت جماعة الحوثي تهمة الجاسوسية كذريعة لاعتقال المدنيين والتنكيل بهم، بما في ذلك العاملون في المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني. وفقًا لما نشرته وسائل إعلام حوثية، في يوليو 2024، زعمت الجماعة أن برامج المنح الأكاديمية والتبادل الثقافي، مثل "القلبرايت، الزمالة هانفري، البحث الأكاديمي، والزائر الدولي"، تُستخدم كأدوات لاستهداف الشباب وتجنيدهم لصالح دول أجنبية. كما اعتبرت أن استقبال الفرق الفنية والثقافية والزائرين المتحدين جزء من مخطط لتخريب المجتمع تحت مسمى "الحرب الناعمة". وفي تصعيد خطير، أصدر رئيس المجلس السياسي للحوثيين، مهدي المشاط، مهلة لمدة 30 يومًا لأي شخص تعاون مع ما وصفته الجماعة بـ"الشبكة الأمريكية الإسرائيلية" التي زعمت كشفها مؤخرًا. وأكد المشاط أن من لم يبادر بتسليم نفسه خلال هذه المهلة سيُحمل "أقصى العقوبات"، وهو ما يفتح الباب أمام مزيد من الاعتقالات والمحاكمات الجائرة بحق المدنيين³⁶.

³¹ <https://news.un.org/en/story/2024/08/1153221>

³² <https://www.hrw.org/ar/news/2024/08/16/houthi-raid-un-human-rights-office-yemen>

³³ <https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2024/09/detained-un-staff-yemen>

³⁴ <https://news.un.org/en/story/2024/10/1155651>

³⁵ <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/07/yemen-huthi-authorities-must-immediately-release-arbitrarily-detained-staff-from-un-and-civil-society-organizations/>

³⁶ <https://samrl.org/?a5306>

تداعيات الاعتقالات على العمل الإنساني في اليمن

تأتي هذه الاعتقالات في وقت تشهد فيه البلاد أزمة إنسانية هي الأسوأ عالميًا، حيث يعتمد أكثر من 80% من السكان على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة. وقد أدت حملة القمع الأخيرة إلى شلل جزئي في عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مما يهدد بزيادة معاناة الملايين من اليمنيين الذين يعتمدون على المساعدات³⁷.

كما أكدت السفارة الأمريكية في اليمن أن استمرار الاعتقالات الحوثية لموظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين يهدد بتعطيل عمليات الإغاثة الإنسانية، مشيرةً إلى أن هذه الانتهاكات تمثل خطرًا جسيمًا على جهود السلام والاستقرار في البلاد³⁸.

ردود الفعل الدولية

أدانت العديد من المنظمات الدولية هذه الاعتقالات، حيث وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها "انتهاك صارخ للقانون الدولي واعتداء مباشر على حرية العمل الإنساني". وأكدت أن هذه الممارسات تهدف إلى "إخضاع المجتمع المدني ومنع أي شكل من أشكال الرقابة على انتهاكات الحوثيين"³⁹.

في السياق ذاته، طالبت بعثة الأمم المتحدة في اليمن الحوثيين بـ"الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين"، محذرةً من أن استمرار هذه الاعتقالات سيقوض جهود السلام ويعمّق الأزمة الإنسانية⁴⁰.

وأكد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) أن هذه الاعتقالات تعرّض مستقبل العمل المدني والإنساني في اليمن للخطر، داعيًا إلى تحرك دولي عاجل للإفراج عن جميع المحتجزين⁴¹.

وفي 14 أغسطس 2024، أدان الاتحاد الأوروبي اقتحام مكتب المفوضية، معربًا عن قلقه العميق إزاء تصاعد الانتهاكات ضد المنظمات الدولية في اليمن، ومؤكدًا دعمه الكامل لدعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان بضرورة احترام الحوثيين للاحتياجات والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة وإعادة المقرات والمعدات المصادرة⁴².

بدورها، أدانت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة استيلاء الحوثيين على مكتب المفوضية في صنعاء، معتبرةً أن هذا العمل ينتهك الأعراف الدولية ويعكس عدم احترام الجماعة للممارسات

³⁷ <https://www.hrw.org/news/2024/06/07/yemen-houthis-detain-un-staff-and-civil-society-representatives>

³⁸ <https://ye.usembassy.gov/joint-statement-on-recent-houthi-detentions-of-united-nations-international-and-national-non-government-organizations-and-diplomatic-staff-in-yemen/>

³⁹ <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/07/yemen-houthi-authorities-must-immediately-release-arbitrarily-detained-staff-from-un-and-civil-society-organizations/>

⁴⁰ <https://news.un.org/en/story/2024/10/1155651>

⁴¹ <https://www.ndi.org/publications/ndi-condemns-detention-staff-members-yemen-and-demands-their-immediate-release>

⁴² https://www.eeas.europa.eu/eeas/yemen-statement-spokesperson-storming-ohchr-office-houthis_en

الدولية الأساسية. وحذرت من أن هذه الأعمال ستؤدي إلى تفاقم عرقلة عمليات تسليم المساعدات إلى المدنيين اليمنيين الذين يعانون من ظروف الأزمة منذ وقت طويل.⁴³

إن ممارسات الحوثيين القمعية ضد موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني تشكل انتهاكًا صارخًا لكل القوانين الدولية، وتهدد بمفاقمة الوضع الإنساني في البلاد، وتندرج بمخاطر جسيمة على مستقبل حقوق الإنسان في اليمن، وفي هذا السياق دعت منظمة سام إلى تحرك عاجل ومنسق من قبل المجتمع الدولي لوقف هذه التجاوزات، وضمان احترام حقوق العاملين في المجال الإنساني والمدني في اليمن، وطالبت "سام" الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي، والمبعوث الأممي إلى اليمن بممارسة ضغط حقيقي على الحوثيين للإفراج الفوري عن جميع المحتجزين، كما حذرت المنظمة من أن استمرار هذه السياسات القمعية سيؤدي إلى تقويض أي جهود إنسانية أو حقوقية، وسيفاقم معاناة الشعب اليمني الذي يعاني من أسوأ كارثة إنسانية في العالم.

تقييم التمويلات الدولية المخصصة لمساعدة اليمنيين خلال الحرب⁴⁴

تشهد اليمن منذ عام 2015 أزمة إنسانية شديدة نتيجة الصراع المستمر، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات الفقر ونقص الغذاء والدواء. تُعد التمويلات الدولية أحد الأدوات الرئيسية لمواجهة هذه الأزمة، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الفساد وسوء الإدارة وغياب الشفافية، مما يقلل من فعاليتها في تخفيف معاناة الشعب اليمني.

حجم التمويلات

تدفق التمويل الدولي إلى اليمن من المانحين من خلال منظمات دولية ووكالات أممية مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. حيث بلغ حجم التمويل الإجمالي من 2015 إلى 2024 مبلغ 32 مليار دولار، وفي العام 2024 حصلت هذه المنظمات الدولية والاممية على مبلغ 2.33 مليار دولار، إضافة إلى ذلك هناك تمويلات أيضا بمئات الملايين من الدولارات التي تعطي عبر الاتحاد الأوروبي والتي لا تظهر في مواقع التتبع لتمويلات الإغاثة الإنسانية لليمن، ومع ذلك، وفقا لتقارير الأمم المتحدة فإن حجم هذه التمويلات لا يتناسب مع حجم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها اليمن، وللأسف رغم حجم التمويل الكبير هذا ما يزال ملايين اليمنيين بحاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية والطبية والمأوى، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الاحتياجات الفعلية وحجم الدعم المقدم ويشير أيضا إلى حجم الفساد الذي يعتري عمل هذه المنظمات وسوء إدارتها للأموال.

هذه المبالغ للأسف لم تستغل بشكل صحيح وإيجابي لمساعدة اليمنيين النازحين والمحتاجين والمتضررين من الحرب، بل ذهبت أكثرها ك موازنات تشغيلية لهذه

⁴³ <http://v.aa.com.tr/3304272>

⁴⁴ ورقة خاصة ل منظمة سام، أعدها استشاري التغيرات المناخية والتقييم البيئي والناشط في مكافحة الفساد، الدكتور عبد القادر الخراز

المنظمات، إلى جانب ما يتلاعبون به عبر لعبة المصارفة واختلاف سعر صرف العملة بين صنعاء وعدن، إضافة إلى مبالغ كبيرة ذهبت لدعم المليشيات الحوثية، سواء كمرتبات للقيادات الحوثية، أو أغذية للجبهات الحوثية، أو حتى تسليم دعم مكافحة الألغام للحوثيين، وهم من يزرعون الألغام،

الفساد وسوء الإدارة

تشير التقارير إلى أن جزءًا كبيرًا من هذه الأموال لا يصل إلى المستفيدين الفعليين لعدة أسباب، منها:

1. سوء الإدارة: تُظهر بعض الحالات سوء استخدام للأموال، حيث تُخصص الموارد لأغراض غير إنسانية أو تُدار بشكل غير كفء، بل إنها في بعض الأحيان تستخدم لإطالة أمد الحرب ودعم طرف على حساب طرف آخر، ومنها كمثال تمويلات نزع الألغام التي تم توجيه أغلبها إلى من يزرع الألغام (مليشيا الحوثي).

2. غياب الشفافية: يفتقر النظام إلى آليات فعالة لمراقبة توزيع المساعدات، مما يزيد من فرص الفساد ويُضعف الثقة عند الجهات المانحة. ولا تقوم المنظمات الدولية والأممية بنشر تقارير مفصلة ومدققة لكل المشاريع، ويكتفى في بعض الأحيان بتقارير عامة تغطي على كثير من أوجه الفساد، علاوة على الخطط الإغاثية التي تعدها المنظمات للاحتياجات الإنسانية، والتي غالبًا ما تكون بعيدة عن الواقع، ويتم عملها وفق بيانات قديمة أو متلاعب بها.

3. الوساطة والرشوة: تستغل بعض المؤسسات المحلية والمسؤولين الحكوميين المساعدات لتحقيق مكاسب شخصية، مما يُضعف وصول المساعدات إلى المحتاجين، علاوة على توجيه تمويلات معينة إلى مؤسسات بعينها بدون أي مناقصة أو إعلان، وتخصيصها لمشاريع وهمية لا تلامس حياة الناس وتساهم في تعميق تفكك المجتمع اليمني.

إن الفساد وسوء الإدارة يؤدي إلى تفاقم المعاناة الإنسانية في اليمن، فالعديد من الأسر لا تتلقى المساعدات اللازمة، مما يزيد من معدلات الفقر والمرض ويُفاقم من عدم المساواة، ويُهدد استقرار المجتمع اليمني.

الحلول المقترحة

لتحسين فعالية التمويلات الدولية وضمان وصول المساعدات إلى المستحقين، يمكن اتخاذ عدة إجراءات، منها:

1. تعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة المستقلة وإشراك المجتمع المحلي وتحسين كفاءة توزيع المساعدات والتحول إلى التمويلات التنموية.

2. نقل المكاتب الرئيسية لهذه المنظمات الدولية والأممية من صنعاء إلى عدن.

3. توريد جميع التمويلات الدولية عبر البنك المركزي اليمني بعدن، وتفعيل نظام الرقابة السابق الخاص بها.
4. تفعيل الرقابة الحكومية للشرعية على عمل المنظمات والشراكة في إعداد الخطط الطارئة للإغاثة الإنسانية.
5. إعادة تقييم للموازنات التشغيلية الكبيرة ووقف التلاعب بالعملة في هذه التمويلات، وإعادة تفعيل الدور الحكومي لإدارة هذه التمويلات.
6. التدقيق والمحاسبة لكل أشكال الفساد والتلاعب بالتمويلات السابقة أو البيانات وعمل مراجعة مستقلة لذلك.
7. إصلاح الخلل الحكومي للشرعية فهناك فساد وعدم جدية للرقابة والمحاسبة وترك مليشيا الحوثي تتحكم بهذه التمويلات وبالتالي من المهم تصحيح الوضع وتمكين الكفاءات الوطنية.

خاتمة

تظل التمويلات الدولية أداة حيوية لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، ولكنها بحاجة إلى إصلاحات جذرية لمعالجة قضايا الفساد وسوء الإدارة، ويتطلب ذلك جهودًا مشتركة من المجتمع الدولي والحكومة اليمنية والمجتمع المدني لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين وتحقيق أهداف الإغاثة الإنسانية. بدون تحسين الإدارة وتعزيز الشفافية والانتقال إلى التمويلات التنموية، ستستمر معاناة الشعب اليمني، مما يهدد مستقبل البلاد واستقرارها.

الفصل الرابع: التصعيد العسكري والتهديدات الأمنية



1. تهديدات الملاحة في البحر الأحمر

شهد البحر الأحمر تصاعدًا كبيرًا في الهجمات البحرية منذ أواخر عام 2023، حيث بدأ الحوثيون في اليمن بشن عمليات استهداف مكثفة ضد السفن التجارية المارة عبر باب المندب، وهو أحد أهم المضائق الاستراتيجية في العالم. جاء هذا التصعيد في سياق الحرب الدائرة في غزة، حيث أعلن الحوثيون دعمهم للفلسطينيين من خلال مهاجمة السفن المرتبطة بإسرائيل وحلفائها. ومع تزايد خطورة الهجمات، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتشكيل تحالفات بحرية دولية بهدف تأمين الممرات المائية ومنع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية التي نتجت عن اضطراب التجارة البحرية⁴⁵.

علاوة على ذلك، أشار تقرير فريق الخبراء إلى أن جماعة الحوثي تبتز وكالات الشحن في البحر الأحمر بشكل غير قانوني عن طريق فرض تقييمات غير قانونية تعيق عملها وتزيد من تكلفة الشحن، في ممارسات تزيد من تكلفة الشحن، ما يؤثر سلبيًا على أسعار السلع والخدمات في اليمن، ويزيد من معاناة السكان، فضلًا عن أن هذا الابتزاز يساهم في تمويل أنشطة الحوثيين غير القانونية، ويقوض جهود السلام والاستقرار في اليمن⁴⁶.

استراتيجية الهجمات

اعتمد الحوثيون على استراتيجية عسكرية متقدمة في تنفيذ هجماتهم، حيث تم استخدام الطائرات المسييرة المحملة بالمتفجرات بشكل مكثف لضرب السفن التجارية والعسكرية على حد سواء⁴⁷. بالإضافة إلى ذلك، لجأ الحوثيون إلى إطلاق الصواريخ الباليستية المضادة للسفن، والتي تم تطويرها بمساعدة تقنيات إيرانية، وفقًا لمصادر استخباراتية غربية. علاوة على ذلك، نفذت الجماعة عمليات قرصنة بحرية عبر إرسال زوارق انتحارية لاستهداف السفن، وهو ما زاد من خطورة الوضع في المنطقة.

وركزت الجماعة هجماتها على السفن التي ترفع أعلام دول غربية، أو التي زارت موانئ إسرائيلية في الأشهر الأخيرة. وكانت بعض هذه الهجمات مميتة، حيث أسفرت عن مقتل عدد من البحارة، مما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى تصعيد ردودها العسكرية⁴⁸.

⁴⁵ <https://www.wilsoncenter.org/article/houthi-red-sea>

⁴⁶ https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/51/pdf/n2425951.pdf?_gl=1*nq764o*_ga*MTEzODYwMjg4Ni4xNzMSMDk2MDg5*_ga_TK9BQL5X7Z*MTc0MDQyMTI3My44LjEuMTc0MDQyMzI3MC4wLjAuMA..

⁴⁷ <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/houthi-ship-attacks-pose-longer-term-challenge-regional-security-and-trade-plans>

⁴⁸ <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/houthi-ship-attacks-pose-longer-term-challenge-regional-security-and-trade-plans>

الإحصائيات وعدد الهجمات

خلال عام 2024، سجلت التقارير الأمنية ما يزيد عن 300 هجوم نفذته الحوثيون ضد السفن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وكان من بين هذه الهجمات استهداف مباشر لناقلات النفط وسفن الشحن الكبرى، ما أدى إلى خسائر مادية هائلة. من بين السفن التي تم استهدافها، تم إغراق سفينتين على الأقل نتيجة لهذه الهجمات، بينما تضررت عشرات السفن الأخرى. وأسفرت هذه العمليات عن مقتل أربعة بحارة على الأقل وإصابة العديد من أفراد الطواقم.

وفي واحدة من أبرز الحوادث، تعرضت السفينة "جالاكسي ليدر" للاختطاف من قبل قوات الحوثيين، وتم احتجاز طاقمها المؤلف من 22 شخصًا، ولا يزال مصيرهم غير معروف حتى الآن. واستهدفت الجماعة الحوثية أيضًا سفن شحن تعود ملكيتها إلى شركات أمريكية وأوروبية، مما دفع العديد من شركات الملاحة الكبرى إلى إعادة توجيه مسارات سفنها بعيدًا عن المنطقة⁴⁹.

التداعيات على الملاحة وحركة التجارة

تسببت الهجمات الحوثية في اضطراب كبير في حركة الملاحة البحرية عبر باب المندب، حيث اضطر العديد من مشغلي السفن إلى اتخاذ مسارات بديلة، مثل الإبحار حول رأس الرجاء الصالح، مما زاد من تكاليف النقل البحري ومدد فترات الشحن بين آسيا وأوروبا. وأفادت تقارير اقتصادية بأن تكاليف التأمين على السفن العابرة للبحر الأحمر ارتفعت بنسبة 30% على الأقل، بسبب تزايد المخاطر الأمنية.

وأدى هذا الاضطراب إلى زيادة أسعار النفط والسلع الأساسية عالميًا، نظرًا لأن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تمر عبر باب المندب. كما تكبدت الشركات اللوجستية والتجارية خسائر ضخمة، مما زاد من تباطؤ الاقتصاد العالمي، في وقت كانت الأسواق تحاول التعافي من تداعيات جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا⁵⁰.

تؤكد تقارير إضافية أن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تسببت في تعطيل تدفق بضائع بقيمة تريليون دولار سنويًا. وفقًا لتقرير من "المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات" في نوفمبر 2024، حيث يمر عبر مضيق باب المندب، وهو ممر حيوي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، ما يقدر بنحو تريليون دولار من البضائع سنويًا. تصاعد هجمات الحوثيين في هذه المنطقة أدى إلى انخفاض كبير في حركة المرور، مما خلق اختناقات في التجارة العالمية⁵¹.

في 19 و 27 ديسمبر 2024، شن طيران إسرائيلي غارات جوية استهدفت منشآت مدنية في اليمن. في 19 ديسمبر، استهدفت الغارات محطات الكهرباء في حزيز وذهبان، وميناء الحديد، ومنشأة رأس عيسى النفطية، مما أسفر عن مقتل 9 موظفين وإصابة 3 آخرين في منشأة رأس عيسى⁵². وفي 27 ديسمبر،

⁴⁹ <https://www.washingtonpost.com/national-security/2024/03/06/houthi-attack-kills-two-mariners/>

⁵⁰ <https://www.reuters.com/world/middle-east/freight-through-suez-canal-down-45-since-houthi-attacks-unctad-2024-01-26/>

⁵¹ https://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%80-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%87%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81/?utm_source=chatgpt.com

⁵² <https://samrl.org/?a5436>

استهدفت الغارات مطار صنعاء وميناء الكثيب وميناء رأس عيسى في الحديدة، مما أدى إلى مقتل 4 أشخاص وإصابة 16 آخرين، بالإضافة إلى 3 مفقودين في مطار صنعاء⁵³. أدت هذه الهجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة في اليمن، حيث يواجه أكثر من 17 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي.

في إحاطته لمجلس الأمن، قال توم فليتش، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ: "إن الهجمات من وإلى اليمن قد عرضت البنية التحتية الحيوية للموانئ البحرية للخطر، وعرضت تدفق الغذاء الأساسي والوقود والواردات الأخرى التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين للخطر، وهددت بحدوث تسرب نفطي غير مسبوق"⁵⁴.

الإجراءات الدولية لمواجهة التهديدات

ردًا على تصاعد الهجمات، تم تشكيل عدد من التحالفات البحرية الدولية لضمان حماية السفن وتأمين طرق التجارة. من أبرز هذه التحالفات:

- عملية "بروسبيرتي غارديان" (**Prosperity Guardian**) بقيادة الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى حماية السفن التجارية عبر تعزيز الدوريات البحرية في البحر الأحمر.
- تحالف الأمن البحري الأوروبي (**EUMTF**)، الذي يضم فرنسا وألمانيا وإسبانيا ودول أوروبية أخرى، لتعزيز الدفاعات ضد الهجمات الحوثية.
- عملية "حارس البحر الأحمر" (**Red Sea Sentinel**)، وهو تحالف يضم دولًا خليجية والولايات المتحدة، ويهدف إلى تقليل التهديدات التي تواجه السفن في المنطقة⁵⁵.

ردود الفعل الدولية

شهد عام 2024 سلسلة من القرارات الدولية التي أدانت هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، مطالبة بوقف فوري لهذه الأعمال العدائية. فيما يلي أبرز هذه القرارات:

1. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2722 (10 يناير 2024): في 10 يناير 2024، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2722، الذي دعا الحوثيين إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات على السفن التجارية والإفراج عن السفينة "غالاكسي ليدر" وطاقمها المحتجز. حظي القرار بتأييد 11 دولة، فيما امتنعت كل من الجزائر، الصين، موزمبيق، وروسيا عن التصويت. بعد يومين من اعتماد القرار، شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدعم من دول أخرى، سلسلة من الضربات الجوية والصاروخية ضد مواقع الحوثيين⁵⁶.

2. بيان مجلس الأمن الدولي (18 مارس 2024): في 18 مارس 2024، أصدر مجلس الأمن بيانًا أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع الأمنية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. طالب البيان

⁵³ <https://samrl.org/?a5448>

⁵⁴ <https://press.un.org/en/2024/sc15929.doc.htm>

⁵⁵ <https://www.cbsnews.com/news/navy-counters-houthi-red-sea-attacks-in-its-first-major-battle-at-sea-of-21st-century-60-minutes-transcript/>

⁵⁶ <https://press.un.org/en/2024/sc15561.doc.htm>

الحوثيين بوقف جميع الهجمات على السفن التجارية والملاحية فورًا، والامتنثال للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة⁵⁷.

3. قرار مجلس الأمن الدولي (27 يونيو 2024): في 27 يونيو 2024، اعتمد مجلس الأمن قرارًا يحدد مطالبته للحوثيين بوقف فوري لهجماتهم على السفن في البحر الأحمر، مؤكدًا على أهمية هذا الممر المائي للتجارة العالمية⁵⁸.

4. قرار مجلس الشيوخ الفرنسي (15 نوفمبر 2024): في 15 نوفمبر 2024، اعتمد مجلس الشيوخ الفرنسي قرارًا يدين الهجمات الحوثية في البحر الأحمر، معربًا عن قلقه من تصاعد التوتر في المنطقة نتيجة لهذه الهجمات⁵⁹.

5. بيان مشترك لعشر دول (14 يناير 2024): أصدرت حكومات كل من ألمانيا، البحرين، كندا، الدنمارك، أستراليا، هولندا، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة بيانًا مشتركًا يدين هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، داعية إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات. وأشار البيان إلى تنفيذ ضربات مشتركة استهدفت قدرات الحوثيين المستخدمة في تهديد الملاحة الدولية⁶⁰.

6. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2739 (27 يونيو 2024): اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2739، الذي جدد فيه مطالبته للحوثيين بوقف فوري لجميع الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر، والإفراج عن السفينة "غالاكسي ليدر" وطاقمها المحتجز. حظي القرار بتأييد 12 دولة، بينما امتنعت 3 دول عن التصويت، من بينها الجزائر⁶¹.

مثل عام 2024 نقطة تحول خطيرة في تاريخ الأمن البحري في البحر الأحمر، حيث أصبحت الهجمات الحوثية تهديدًا حقيقيًا للتجارة الدولية وأمن الطاقة العالمي. ورغم تشكيل تحالفات بحرية دولية لمواجهة التهديدات، لا تزال الأزمة قائمة، مع استمرار الحوثيين في تحدي هذه القوات وتهديد الملاحة البحرية. وفي ظل غياب حل سياسي دائم للصراع في اليمن، يُتوقع أن تظل المنطقة ساحة توتر وصراع مستمر في المستقبل القريب.

⁵⁷ https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/03/18/sc-press-statement-situation-red-sea-baab-al-mandab?utm_source=chatgpt.com

⁵⁸ <https://aja.ws/9ji6c2>

⁵⁹ <https://www.yemenonline.info/politics/8371>

⁶⁰ https://almanian.diplo.de/ardz-ar/04-aktuelles/2640286-2640286?utm_source=chatgpt.com

⁶¹ https://www.ungeneva.org/fr/news-media/news/2024/06/94828/mjls-alamn-ytmd-qrara-ytalb-bwqf-alhwhthyn-ljmy-alhjmataly-alsfn?utm_source=chatgpt.com

3. إعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية

في 17 يناير 2024، أعلنت إدارة الرئيس جو بايدن إعادة تصنيف جماعة الحوثيين في اليمن كمنظمة إرهابية عالمية مصنفة بشكل خاص (SDGT). جاء هذا القرار بعد سلسلة من الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر منذ نوفمبر 2023، مما هدد أمن الملاحة البحرية الدولية واستقرار المنطقة⁶². أوضح مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، أن هذا التصنيف يهدف إلى "عرقلة تمويل الحوثيين الإرهابي، وتقييد وصولهم إلى الأسواق المالية، ومحاسبتهم على أفعالهم"⁶³.

تستند مبررات هذا التصنيف إلى تصاعد الهجمات الحوثية على السفن في البحر الأحمر، حيث نفذت الجماعة أكثر من 100 هجوم منذ نوفمبر 2023، بما في ذلك إغراق سفينتين والاستيلاء على أخرى، مما أدى إلى مقتل أربعة بحارة على الأقل. أدت هذه الهجمات إلى اضطراب حركة الشحن العالمية، واضطرت الشركات إلى تغيير مساراتها إلى طرق أطول وأكثر تكلفة حول جنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت الهجمات مناطق حيوية مثل جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، مما زاد من تعقيد الأوضاع الأمنية في المنطقة⁶⁴.

التداعيات المحتملة للقرار:

قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية يثير تساؤلات حول مدى واقعيته وجدواه وتداعياته المحتملة على اليمن والمنطقة، حيث يهدف هذا التصنيف إلى عرقلة تمويل الجماعة وتقييد وصولها إلى الأسواق المالية، والضغط عليها لوقف هجماتها في البحر الأحمر وخليج عدن.

قد يواجه الحوثيون صعوبات في تأمين الموارد والأسلحة، لكنهم يمتلكون خبرة في الالتفاف على العقوبات، وقد يؤدي التصنيف إلى تعقيد علاقاتهم الخارجية وزيادة عزلتهم الدولية، كما أن قرار التصنيف قد يثير مخاوف بشأن تأثيره على العمليات الإنسانية وتدفق المساعدات إلى اليمن، وقد يعيق عملية السلام ويعزز الروايات المتشددة، ويقلل من فرص التفاوض والحوار⁶⁵.

⁶² <https://www.reuters.com/world/us/us-relists-houthis-terrorists-response-red-sea-attacks-2024-01-17/>

⁶³ <https://ye.usembassy.gov/statement-from-national-security-advisor-jake-sullivan-on-the-terrorist-designation-of-the-houthis/>

⁶⁴ <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/rghm-thd-alhwthyyn-btqllys-alhijmat-la-yzal-albhr-alahmr-mdtrbana>

⁶⁵ <https://abaadstudies.org/policy-analysis/topic/60096>

في إحاطته لمجلس الأمن، أعرب هانس غرونديغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، عن قلقه بشأن التطورات الأخيرة، بما في ذلك احتمال تصنيف الولايات المتحدة جماعة أنصار الله كجماعة إرهابية محددة بصفة خاصة. ورغم التعقيدات المحتملة، أكد أن عمله سيستمر مهما حدث، وشدد غرونديغ على ضرورة حماية قنوات الاتصال السياسي وإبقاء جميع الجهات الفاعلة منخرطة بنشاط في جهوده. كما أشار إلى أن مشهد الوساطة أصبح الآن أكثر تعقيدًا بكثير، وأن التوترات الإقليمية المتصاعدة المرتبطة بالحرب في غزة، وخاصة التصعيد العسكري في البحر الأحمر، تؤدي إلى إبطاء وتيرة جهود السلام في اليمن. وأكد على أن جهود الوساطة في اليمن لا يمكن تطويرها على نحو صحيح، وأن ما يحدث إقليميًا يؤثر على اليمن، وما يحدث في اليمن يمكن أن يؤثر على المنطقة.⁶⁶

4. استمرار تدفق الأسلحة

أشار تقرير فريق الخبراء لعام 2024 إلى أن الحوثيين حصلوا على أسلحة متطورة بفضل الدعم الخارجي. ويكشف عن اعتراض أكثر من 800 شحنة من الأسلحة والمواد ذات الصلة كانت في طريقها إلى اليمن.⁶⁷

في 16 ديسمبر 2024، سعت الولايات المتحدة إلى حشد دعم دولي لتعزيز صلاحيات الأمم المتحدة في اعتراض الشحنات المتجهة إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن عبر البحر الأحمر. تهدف هذه الجهود إلى الحد من إمدادات الأسلحة للجماعة المدعومة من إيران. أعرب المبعوث الأمريكي الخاص لليمن، تيم ليندركينغ، عن الحاجة إلى تعزيز تفويض بعثة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن (UNVIM) لتمكينها من تنفيذ عمليات اعتراض أكثر فعالية.⁶⁸

بالإضافة إلى ذلك، ذكرت وكالة "رويترز" في سبتمبر 2024 أن إيران تتوسط في محادثات سرية بين روسيا والحوثيين لنقل صواريخ مضادة للسفن من طراز "ياخونت" إلى الجماعة اليمنية. هذه الصواريخ، المعروفة أيضًا باسم "800-P أونيكس"، ستعزز قدرة الحوثيين على استهداف السفن التجارية في البحر الأحمر بدقة أكبر، مما يزيد من التهديد للسفن الحربية الأمريكية والأوروبية في المنطقة.⁶⁹

⁶⁶ https://digitallibrary.un.org/record/4041824/files/S_PV.9548-AR.pdf?ln=ar

⁶⁷ https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/51/pdf/n2425951.pdf?_gl=1*1nq764o*_ga*MTEzODYwMjg4Ni4xNzM5MDk2MDg5*_ga_TK9BQL5X7Z*MTc0MDQyMTI3My44LjEuMTc0MDQyMzI3MC4wLjAuMA..

⁶⁸ https://www.theguardian.com/world/2024/dec/16/red-sea-ships-yemen-houthi-us-un-powers?utm_source=chatgpt.com

⁶⁹ https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-broker-talks-send-advanced-russian-missiles-yemens-houthi-sources-say-2024-09-24/?utm_source=chatgpt.com

الفصل الخامس: الملف الاقتصادي



في عام 2024، واجه الاقتصاد اليمني تحديات متزايدة نتيجة الصراع المستمر والتوترات الإقليمية المتصاعدة. من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% في هذا العام، بعد انخفاضه بنسبة 2% في عام 2023، مما يؤدي إلى تدهور إضافي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي⁷⁰.

أدت هذه الأوضاع إلى تفاقم مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. حوالي 17.4 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف السكان، يواجهون انعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، يعاني 2.7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، منهم 600,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم⁷¹.

كما تسببت التوترات الإقليمية المتزايدة، بما في ذلك الهجمات على السفن في البحر الأحمر، في تعقيد جهود عملية السلام وزيادة الضغوط الاقتصادية. أدت هذه التوترات إلى تعطيل صادرات النفط الخام، مما زاد من الضغط على العملة المحلية وأسعار المستهلكين⁷².

حيث أدى الحصار المفروض على صادرات النفط إلى انخفاض إيرادات الحكومة المعترف بها دوليًا بنسبة 42% في النصف الأول من عام 2024، مما أعاق قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. تسبب ذلك في انخفاض قيمة الريال اليمني في عدن من 1,619 ريالًا للدولار في يناير إلى 1,917 ريالًا في أغسطس⁷³.

في مارس 2024، أشار المجلس النرويجي للاجئين إلى أن التدهور الاقتصادي في اليمن أدى إلى دفع ملايين اليمنيين إلى دائرة الفقر، مما زاد من معاناتهم الإنسانية. هذا التدهور تفاقم بسبب استمرار الصراع المستمر منذ عام 2015، والذي أدى إلى انهيار الاقتصاد وتدمير البنية التحتية، مما جعل اليمن واحدة من أسوأ الأزمت الإنسانية في العالم⁷⁴.

بالإضافة إلى ذلك، أدى انخفاض قيمة الريال اليمني إلى ارتفاع أسعار الوقود، مما زاد من صعوبة الوصول إلى الغذاء. كما ساهم الانتشار الكبير للأمراض مثل الكوليرا والحصبة، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى المياه النظيفة وضعف خدمات الصرف الصحي، في تفاقم الحالة التغذوية والصحية للسكان⁷⁵.

⁷⁰ <https://www.worldbank.org/ar/country/yemen>

⁷¹ <https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview>

⁷² <https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview>

⁷³ <https://yqcs.center/ar/indicators/article118.html>

⁷⁴ <https://www.nrc.no/news/2024/march/nine-years-on-economic-downturn-plunges-millions-into-poverty-in-yemen>

⁷⁵ <https://www.emro.who.int/ar/2024-arabic/yemen-daily-battles-against-poverty-and-hunger.html>

يكشف تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن المعني باليمن 731/2024/S عن أن الحوثيين يسيطرون على جزء كبير من الاقتصاد اليمني، ويستغلون الموارد لتمويل أنشطتهم العسكرية، ويشير إلى أن خسائر الإيرادات بلغت 43% بسبب الحظر المفروض على تصدير النفط. ويؤكد التقرير على أن الحوثيين يمارسون أنشطة غير قانونية متعددة تساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن وتزيد من معاناة الشعب اليمني. تشمل هذه الأنشطة تحصيل الضرائب غير القانونية، حيث يحصل الحوثيون على ما يقدر بـ 1.34 تريليون ريال يمني من الضرائب غير القانونية. كما يمارسون تزيف العملة لتمويل أنشطتهم، مما يزيد من تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد. ويكشف التقرير عن محاولات لتهرب سندات مزورة بقيمة 35 مليون ريال يمني⁷⁶.

⁷⁶https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/259/51/pdf/n2425951.pdf?_gl=1*1nq764o*_ga*MTEzODYwMjg4Ni4xNzMDk2MDg5*_ga_TK9BQL5X7Z*MTc0MDQyMTI3My44LjEuMTc0MDQyMzI3MC4wLjAuMA..

الفصل السادس: الملف البيئي

خلال عام 2024، واجهت اليمن تحديات مناخية وبيئية حادة أثرت بشكل كبير على سكانها وبيئتها. تجلت هذه التحديات في ظواهر مناخية متطرفة، مثل الفيضانات والجفاف، مما زاد من تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي في البلاد.

أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديسمبر 2024 إلى أن الجفاف يؤثر على 90% من أراضي اليمن، في حين يتعرض 10% إلى 20% من الأراضي لتآكل التربة، خاصة في المناطق الزراعية. هذا التدهور يؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.⁷⁷

منذ أبريل 2024، شهد اليمن فيضانات مدمرة تفاقت في يوليو وأغسطس، مما أدى إلى تضرر 34,260 أسرة في جميع أنحاء البلاد، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA، 11 أغسطس 2024). في حضرموت، تعرضت 1,335 أسرة نازحة لأضرار جسيمة أو كلية في مخيمات النزوح، حيث فقدت المأوى والإمدادات الأساسية.⁷⁸

في الحديدة، تسببت الفيضانات في 30 حالة وفاة و5 حالات مفقودة، مع تدمير قرى بأكملها وإجبار السكان على النزوح (WHO، 8 أغسطس 2024). على الصعيد الوطني، لقي 98 شخصًا حتفهم وأصيب أكثر من 600 آخرين بسبب الأمطار الغزيرة والسيول.⁷⁹

دُمرت منازل، مزارع، وطرق في مختلف المناطق، مع انقطاع الكهرباء والمياه في بعض المناطق، مما أدى إلى تعقيد عمليات الإغاثة (ReliefWeb، 5 سبتمبر 2024). كما تم تسجيل أضرار جسيمة في شبكات الصرف الصحي والمرافق الصحية، مما زاد من مخاطر انتشار الأمراض.⁸⁰

بالتزامن مع الفيضانات التي شهدتها البلاد، ارتفع عدد حالات الكوليرا إلى أكثر من 163,000 حالة مشتبه بها، مما زاد من الضغط على النظام الصحي المنهك. في الشمال وحده، تم تسجيل 132,049 حالة مشتبه بها و493 وفاة، بينما في الجنوب، سُجلت 31,138 حالة و26 وفاة.⁸¹

بالإضافة إلى ذلك، تسبب غرق سفينة شحن محملة بكميات كبيرة من الأسمدة في تهديد مباشر للبيئة البحرية في اليمن، وسط تحذيرات من كارثة بيئية محتملة قد تؤثر على الثروة السمكية والتوازن البيئي في المنطقة. ووفقًا لتقارير بيئية، فإن تسرب المواد الكيميائية من السفينة الغارقة قد يؤدي إلى تلويث المياه الساحلية، مما سيؤثر على أكثر من 15,000 صياد يعيلون أسرهم من الصيد البحري. كما أن هذا التلوث قد يستمر لسنوات، مما سيؤدي إلى تراجع مخزون الأسماك وزيادة معدلات الأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي.⁸²

⁷⁷ https://www.undp.org/sites/q/files/zskqke326/files/2025-02/58719-land_degradation_in_yemen-ar_web.pdf

⁷⁸ <https://www.rescue.org/press-release/yemen-flooding-crisis-deepens-cholera-spreads-irc-launches-emergency-response>

⁷⁹ <https://press.un.org/en/2024/sc15972.doc.htm>

⁸⁰ <https://www.rescue.org/press-release/yemen-flooding-crisis-deepens-cholera-spreads-irc-launches-emergency-response>

⁸¹ <https://www.rescue.org/press-release/yemen-flooding-crisis-deepens-cholera-spreads-irc-launches-emergency-response>

⁸² <https://samrl.org/l.html?l=a/10/A/c/1/69/71/5189>

التوصيات والمطالب

- يجب على المجتمع الدولي ممارسة ضغط حقيقي على الحوثيين للإفراج الفوري عن جميع المحتجزين، وضمان احترام حقوق العاملين في المجال الإنساني والمدني في اليمن، ذلك أن استمرار السياسات القمعية سيؤدي إلى تقويض أي جهود إنسانية أو حقوقية، وسيفاقم معاناة الشعب اليمني.
- هناك حاجة إلى تدخل المجتمع الدولي للضغط على الأطراف المنتهكة والعمل على محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين. بدون تحرك جاد، ستستمر هذه الانتهاكات في تعميق الأزمة الإنسانية في اليمن.
- يجب على المجتمع الدولي والجهات الفاعلة في اليمن اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين، وإيجاد حل سياسي شامل ينهي الصراع ويضمن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.
- من الضروري دعم جهود الوساطة التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مع التأكيد على أهمية حماية قنوات الاتصال السياسي وإبقاء جميع الجهات الفاعلة منخرطة بنشاط في هذه الجهود.
- يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق دون قيود أو تدخل، مع مراقبة توزيع المساعدات لمنع استيلاء أطراف النزاع عليها أو استخدامها لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.
- ينبغي على الدول والمنظمات الدولية تقديم الدعم المالي اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن، لضمان استمرار عمل المراكز الصحية وتوفير الرعاية الصحية الأساسية للنساء والأطفال.
- يجب على المجتمع الدولي الضغط على جميع الأطراف المتحاربة لإنهاء عمليات تجنيد الأطفال وتسريح المجندين الحاليين، وتوفير برامج إعادة تأهيل للأطفال المتضررين من النزاع.
- من الضروري دعم جهود الحكومة اليمنية والمجتمع المدني في تعزيز الحريات السياسية والمدنية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة، وضمان حماية الصحفيين والناشطين.
- يجب على المجتمع الدولي الضغط على جميع الأطراف اليمنية للالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، وتجنب استهداف المناطق السكنية والمدارس والمستشفيات.
- من الضروري دعم جهود منظمات المجتمع المدني في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الدعم للضحايا، وضمان حصولهم على العدالة والتعويض.
- ينبغي على المجتمع الدولي العمل مع الحكومة اليمنية والمجتمع المدني لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان حمايتها من جميع أشكال التمييز والعنف.

الخاتمة

في الختام، يعكس الوضع في اليمن خلال عام 2024 صورة قاتمة، تتطلب اهتمامًا فوريًا من المجتمع الدولي. إن استمرار الانتهاكات من قبل الحوثيين يعمق الأزمة الإنسانية ويقوض أي فرص للسلام والاستقرار.

الانتهاكات الموثقة، من قمع العمل الإنساني إلى انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة، ترسم صورة مأساوية للوضع الحقوقي في اليمن. وتشمل هذه الانتهاكات الاعتقالات التعسفية، والمحاكمات غير العادلة، والقتل، والاستهداف المباشر للمدنيين، والتضييق على الحريات، بالإضافة إلى الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية.

هناك حاجة إلى تدخل المجتمع الدولي للضغط على الأطراف المنتهكة والعمل على محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين. بدون تحرك جاد، ستستمر هذه الانتهاكات في تعميق الأزمة الإنسانية في اليمن.

من الضروري اتخاذ إجراءات فعالة لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين وضمان حماية حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على تأمين الملاحة في البحر الأحمر وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لإنقاذ حياة الملايين من اليمنيين الذين يعانون من أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

إن الوضع الإنساني يتطلب دعمًا دوليًا عاجلاً، خاصة مع النقص الحاد في التمويل الذي يعيق جهود الإغاثة. هناك حاجة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق دون قيود أو تدخل.

يجب على المجتمع الدولي والجهات الفاعلة في اليمن اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين، وإيجاد حل سياسي شامل ينهي الصراع ويضمن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.



إحاطة سنوية حول الوضع الحقوقي والإنساني في اليمن لعام 2024

النزيف ما زال مستمرًا